



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المركز الجامعي بالحاج بوشعيب لعين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

**أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي
في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1992-
2018**

من اعداد الطالبين:

▪ الوافي سومية

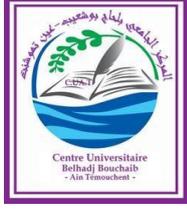
▪ قدير مروة

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ 2020/06/23
أمام اللجنة المكونة من السادة

رئيسا
مشرفا
مناقشا

د./ بن عامر عبد الكريم
د./ جديدين لحسن
د./ بوعلي عبد القادر

السنة الجامعية 2019-2020



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



المركز الجامعي بالحاج بوشعيب لعين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

**أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي
في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1992-
2018**

من اعداد الطالبين:

▪ الوافي سومية

▪ قدير مروة

نوقشت وأجريت علنا بتاريخ 2020/06/23
أمام اللجنة المكونة من السادة

رئيسا
مشرفا
مناقشا

د./ بن عامر عبد الكريم
د./ جديدين لحسن
د./ بوعلي عبد القادر

السنة الجامعية 2019-2020

تشكرات

يقول عليه الصلاة والسلام

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك كل ما أنعمت علينا من نعم لا تحصى،

منها توفيقك إيانا لإتمام هذه المذكرة.

نتوجه بالشكر الخالص والتقدير الخاص بالأستاذ "جديدن لحسن" الذي قام بالأشراف على هذا العمل

ولم ييخل علينا بتقديم النصح والإرشاد

والمساعدة. ونتمنى له التوفيق في عمله وكل النجاح.

في الأخير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد فلكم مني أفضل

التشكرات

وشكرا للجميع.

إهداء إهداء

الحمد لله يا رب على عظيم فضلك وكثير عطاءك الذي وفقني وأمدني
بالقوة لتقديم هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي وعملي:

- هادي الأمة، منير الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة، سيدنا
وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسأل الله أن يجمعنا به في يوم
الآخر.

- إلى الروح التي لم أجد كلمة توفي حقها والتي عاشت معي أشد ساعات
العسر وأحلاها سرورا فأوصلتني إلى شاطئ الأمل إلى أحلى كلمة ينطقها
اللسان وأكثر كلمة يرتعش قلبي لذكرها
قرة عيني "أمي الغالية".

- إليك أنت يا فرحتي وقرة عيني يا من رباني على الفضيلة وشملني بالعطف
والحنان "أبي الغالي أطل الله عمره.

- إلى إخوتي: "أمينة" و"سارة" و"سهير" و"إلياس".

- إلى صديقتي الغاليات "إبتسام" و"رانيا" وخاصة "صورية" المخلصة
والتي كانت ناصحتي.

- إلى كل الأهل والأقارب.

- إلى الأساتذة الكرام وبالأخص الأستاذ "جديدن لحسن".

- إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أغلى رفقاء الدراسة "سيف
الدين".

- إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي إلى كل من وسعته ذاكرة ولم
تسعه مذكرتي.

الوافي سومية

إهداء إهداء

الحمد لله يا رب على عظيم فضلك وكثير عطاءك الذي وفقني وأمدني
بالقوة لتقديم هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي وعملي:

- هادي الأمة، منير الظلمة والذي يشفع لنا بإذن الله يوم القيامة، سيدنا
وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسأل الله أن يجمعنا به في يوم
الآخر.

- إلى الروح التي لم أجد كلمة توفي حقها والتي عاشت معي أشد ساعات
العسر وأحلاها سرورا فأوصلتني إلى شاطئ الأمل إلى أحلى كلمة ينطقها
اللسان وأكثر كلمة يرتعش قلبي لذكرها
قرة عيني "أمي الغالية".

- إليك أنت يا فرحتي وقرّة عيني يا من رباني على الفضيلة وشملني بالعطف
والحنان "أبي الغالي أطل الله عمره.

- إلى إخوتي: "أمين" و "بومدين" و "مصطفى".

- إلى صديقاتي الغاليات "منال" و وخاصة "حنان" المخلصة والتي كانت
ناصحتي.

- إلى كل الأهل والأقارب.

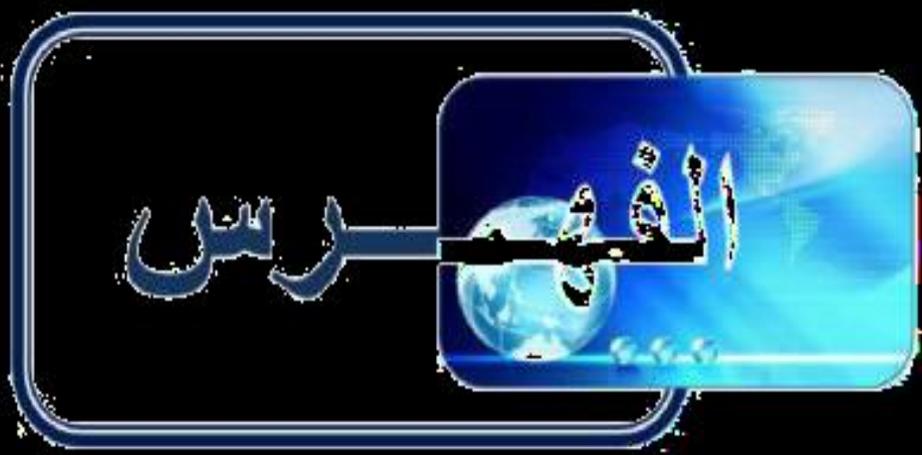
- إلى الأساتذة الكرام وبالأخص الأستاذ "جديدن لحسن".

- إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أغلى رفقاء الدراسة

- إلى كل من سكن قلبي ولم يذكره قلبي إلى كل من وسعته ذاكرة ولم
تسعه مذكرتي.

إليكم جميعا.

قدير مروّة



26.....	خلاصة الفصل
	الجانب التطبيقي: أثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي
27.....	تمهيد
28.....	I-1- تطور السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر
28.....	I-1-1- مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)
28.....	I-1-1-1- تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)
29.....	I-1-1-2- مرحلة التنمية المركزية (1967-1979)
29.....	I-1-1-3- مرحلة التنمية اللامركزية وملامح الإصلاح (1980-1989)
29.....	I-2-1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وتحول نحو اقتصاد السوق 1989
29.....	I-3-1- السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية (2001-2019)
30.....	II-1- قياس مؤشرات الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي
30.....	II-1-1- التأكد من مدى تحقق شرط الملاءة المالية
32.....	II-2-1- واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
32.....	II-2-1-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي
33.....	II-2-2-1- حساب مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر
35.....	III- دراسة قياسية للعلاقة بين الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي
35.....	III-1- منهجية الدراسة القياسية
36.....	III-2- نتائج الدراسة القياسية وتحليلها

36.....	III-2-1- الإحصاء الوصفي للمتغيرات
38.....	III-2-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
39.....	III-2-3- منهجية تكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen
42.....	III-2-4- تقدير النماذج باستعمال النماذج الانحدار الذاتي VAR
42.....	III-2-4-1- تقدير النموذج الأول بواسطة VAR
43.....	III-2-4-2- النموذج الثاني بواسطة تقدير VAR
44.....	III-2-4-3- النموذج الثالث بواسطة تقدير VAR
45.....	III-2-4-4- النموذج الرابع بواسطة تقدير VAR
46.....	III-2-5- دراسة دوال الاستجابة
50.....	III-2-6- تحليل التباين
54.....	خلاصة الفصل
.....	الخاتمة العامة
.....	قائمة المراجع
.....	قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

- الجدول (1-2) : حساب شرط الملاءة المالية.....30
- الجدول (2-2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في PIB للفترة (1992-2018)32
- الجدول (3-2) : قيمة مؤشر هرفندال - هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (1992-2018).....34
- الجدول (4-2) : الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة.....36
- الجدول (5-2) : اختبارات استقرارية باستعمال ADF و (P.P).....38
- الجدول (6-2) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الأول.....40
- الجدول (7-2) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثاني.....40
- الجدول (8-2) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثاني.....40
- الجدول (9-2) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثالث والرابع.....41
- الجدول (10-2) : اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثالث والرابع.....41
- الجدول (11-2) : تقدير النموذج الأول بواسطة VAR.....42
- الجدول (12-2) : تقدير النموذج الثاني بواسطة VAR.....43
- الجدول (13-2) : تقدير النموذج الثالث بواسطة VAR.....44
- الجدول (14-2) : تقدير النموذج الرابع بواسطة VAR.....45
- الجدول (15-2) : دراسة حركية النموذج الأول بتحليل دوال الاستجابة.....46
- الجدول (16-2) : دراسة حركية النموذج الثاني بتحليل دوال الاستجابة.....47
- الجدول (17-2) : دراسة حركية النموذج الثالث بتحليل دوال الاستجابة.....48

- الجدول (2-18) : دراسة حركية النموذج الرابع بتحليل دوال الاستجابة.....49
- الجدول (2-19) : تحليل تباين متغيرات النموذج الأول.....50
- الجدول (2-20) : تحليل تباين متغيرات النموذج الثاني.....51
- الجدول (2-21) : تحليل تباين متغيرات النموذج الثالث52
- الجدول (2-22) : تحليل تباين متغيرات النموذج الرابع.....53

قائمة الأشكال:

- الشكل (1-1) : قواعد الاستدامة المالية.....13
- الشكل (2-1) : أبعاد الاستدامة المالية.....14
- الشكل (3-1) : رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي.....15
- الشكل (1-2) : تطور الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1992-2018).....32
- الشكل (2-2) : معامل هرفندال-هيرشمان (H.H) للفترة (1992-2018).....34
- الشكل (3-2) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الأول.....47
- الشكل (4-2) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الثاني.....48
- الشكل (5-2) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الثالث.....49
- الشكل (6-2) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الرابع.....50

الملخص:

تهدف دراستنا إلى قياس أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات وتقلبات أسعار النفط من جهة أخرى، من خلال دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة 1992-2018، حيث تم تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر في وضعية مالية لا تتسم بالاستدامة ما قد يعرضها إلى أزمة مديونية على المدى الطويل، وكذلك أن درجة التنويع الاقتصادي ضعيفة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي وضعف أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائري.

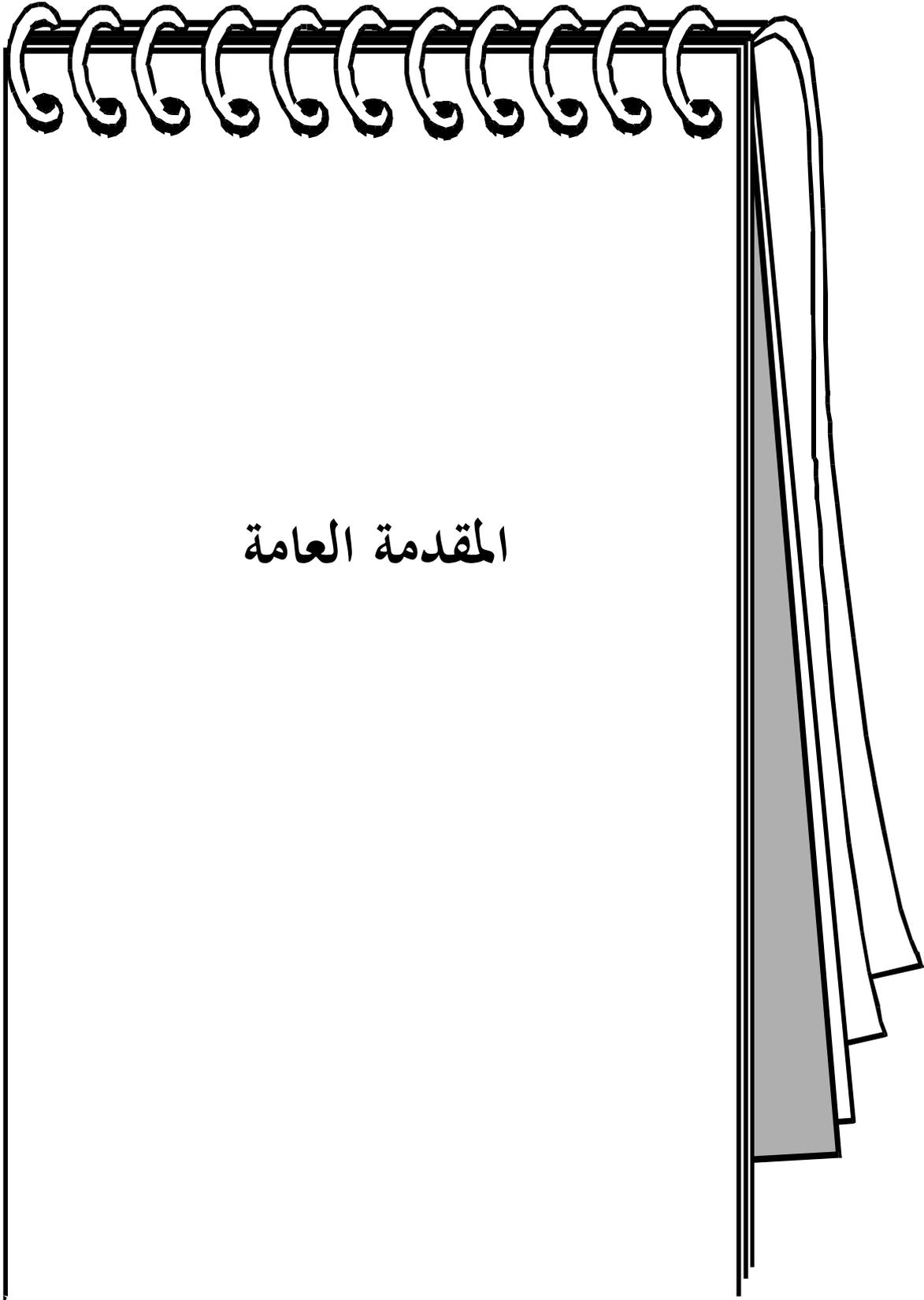
الكلمات المفتاحية : الاستدامة المالية ، التنويع الاقتصادي ، نمادح الانحدار الذاتي VAR ، الجزائر

Abstract :

Our study aims to measure the impact of financial sustainability on the diversification of the Algerian economy, in light of increasing expenditures at a rate greater than revenue and fluctuations in oil prices on the other hand, through an analytical and standard study during the period 1992-2018, where the VAR model test.

the study concluded that Algeria In a financial situation that is not sustainable, which may expose it to a debt crisis in the long term, and also that the degree of economic diversification is weak due to the dominance of the hydrocarbon sector in the GDP, the weakening effect of financial sustainability on the Algerian economic diversification.

Key words: financial sustainability, economic diversification, VAR model, Algeria



المقدمة العامة

التوطئة:

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع، كما تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات ولمعالجة نواحي القصور في آليات اقتصاد السوق والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فتختار وسائلها وأدواتها من بين بدائل عديدة متفاوتة الأثر والأهداف. تهدف للسياسة المالية إلى دعم الاقتصاد الوطني وإنجاح السياسة الاقتصادية، ويمكن أن تكون محوراً أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية.

من بين القضايا التي أصبحت تثار في الفكر الاقتصادي المعاصر قضية الاستدامة المالية والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول. نتيجة لتعاقد مستويات الدين والعجز الموازي، ذلك أن إفراط الحكومات في الإنفاق يسبب نمواً في الدين العمومي لتغطية العجزات في الوقت الحالي. مما يسبب عبئاً على المالية العامة للدول في المستقبل.

يرتكز الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على عائدات النفط، فقطاع المحروقات يعد ركناً جدياً مهم، بحيث أن الإنتاج المحلي العام والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي و المتبقي يكون من دخل القطاعات الأخرى، كما أن الجباية البترولية في الجزائر تفوق نسبة 60% من الإيرادات الإجمالية للميزانية العامة، وكذا دعم الأجور والرواتب كتمويل الاستهلاك العام والخاص، وتدعيم النشاط الإنتاجي فهي تمثل العنصر الفعال في تطوير الاقتصاد الوطني و تساهم في إنعاشه من خلال برامج الاستثمارات العمومية.

تعيش الدول النفطية مشكلة نضوب باطن الأرض مع مرور الزمن مما يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة والتماشي مع التغيرات الاقتصادية العالمية، والجزائر ستكون من أولى الدول التي ستقع ضحية لنفاذ الموارد النفطية إن لم تسارع التخطيط والعمل، فقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة صدمات على غرار صدمة 1986 التي عرفت عجزاً في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط، لكون الجباية البترولية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة مقارنة بإيرادات العادية وصدمة 2014 وهذا بسبب تذبذبات وتراجع أسعار النفط وانخفاض الصادرات وبالتالي إعاقه الحركة التنموية، رغم المخططات المختلفة المعروفة لم يستطع الاقتصاد الجزائري أن يخرج عن نطاق

أحادية المنتج والطابع الربعي، فالزيادة في الإنفاق العام الممول من عائدات البترول أضعف الموقف المالي والخارجي للبلاد في ظل انخيار أسعار النفط، مما يدعو إلى ضرورة دراسة البدائل الإستراتيجية لاقتصاد بديل للبترول فالاعتماد على طاقة زائلة مهما طال عمرها القصير يجعلنا نتساءل متى نتحرر من مداخل نفطية وكيف السبيل إلى ذلك؟

تتطلب مواجهة التحديات الاقتصادية ومعالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصاديات، التوجه نحو التنوع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، والأهم من ذلك تحقيق الانتقال من اقتصاد منكشف كلياً على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو والتنوع، لهذا فقد سعت العديد من الدول إلى اعتماد إستراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد.

1/ إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا إدراج إشكالية البحث في التساؤل التالي، ما اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر؟ وما هي درجة التنوع الاقتصادي التي تسمح بتحقيق استدامة مالية؟

في هذا الإطار ومن اجل تحليل إشكالية البحث ارتأينا صياغة التساؤلات التالية:

- 1- ما المقصود بالاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي؟
- 2- هل يتحقق شرط الاستدامة المالية في الجزائر؟
- 3- ما هي درجة التنوع في الاقتصاد الجزائري؟
- 4- ما هي العلاقة بين الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر؟

2/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا باعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** لا يتحقق شرط الاستدامة المالية في الجزائر نتيجة ارتباط الإيرادات والنفقات بتقلبات أسعار النفط
- ✓ **الفرضية الثانية:** درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام.
- ✓ **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة بين درجة التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية في الجزائر

3/ دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب و مبررات موضوعية تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ يندرج الموضوع ضمن التخصص المدروس في الماجستير.
- ✓ يعتبر من المواضيع و الإشكاليات التي تثير جدلا كبيرا في الآونة الأخيرة، و يحتاج إلى دراسات كثيرة.

4/أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- ✓ البحث عن اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي .
- ✓ اقتراح أفضل بدائل ممكنة لتنوع الاقتصاد و تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر.

5/أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة و المهمة على مستوى الاقتصاد والأكثر تداولاً و نقاشاً في الآونة الأخيرة بين الباحثين و المفكرين و صناع السياسة باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بما يظهر الحاجة إلى تنوعه.

6/حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة كافة حدود الزمان و المكان المتعلقة بالموضوع و المتمثلة في :

- ✓ من حيث الإطار المكاني : تجرى الدراسة على الاقتصاد الجزائري.
- ✓ من حيث الإطار الزمني : فقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى 27 سنة من 1992-2018.

7/منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بسرد مختلف التعريفات و المفاهيم حول السياسة المالية، الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي، ثم وصف و تحليل واقع الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي من خلال دراسة قياسية لإحصائيات الاقتصاد الجزائري، أي قياس اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

9/صعوبات الدراسة:

من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ عدم توفر البيانات الإحصائية الشهرية و الفصلية المتعلقة بالنماذج المستعملة مما أدى بنا إلى استعمال بيانات سنوية و التي أثرت على نتائج الدراسة.
- ✓ وجود بعض التناقض في مصادر البيانات المستعملة في الدراسة القياسية.

10/الدراسات السابقة:

تم تخصيص مبحث في الفصل الأول لدراسة بعض الدراسات السابقة و الحديثة المتعلقة بموضوع السياسة المالية و التنوع الاقتصادي.

11/محتوى الدراسة:

نقوم بتقسيم البحث إلى فصلين و كل فصل يضم ثلاث مباحث، الأول نظري نحاول من خلاله معرفة ماهية السياسة المالية، الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي، والثاني قياسي نحاول فيه القيام بدراسة قياسية لأثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي.

□ عموميات حول السياسة المالية و الاستدامة المالية.

□ مدخل حول التنوع الاقتصادي.

□ الدراسات السابقة حول السياسة المالية و التنوع الاقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي.

□ تطور السياسة المالية و التنوع الاقتصادي في الجزائر.

□ قياس مؤشرات الاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي.

□ دراسة قياسية لأثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر.



الإطار النظري لأثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي

تمهيد:

مر الاقتصاد بشكل عام بتطورات عديدة خلال السنوات الماضية، وبالتالي إن تحديد ماهية السياسة المالية و الاستدامة المالية هو تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يتبعها كل مجتمع نظرا لوجود ارتباطات عضوية بينهما .

تعتبر السياسة المالية احد أهم الوسائل المتاحة للدولة للتأثير على النمو الاقتصادي، كما أنها تكون بحد ذاتها مشروطة باستدامة ديونها، حيث أصبح تحقيق الاستدامة المالية يحظى بأهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة خاصة في الاقتصاديات النامية لاسيما الدول الريعية و على رأسها الجزائر التي تعاني من مشاكل مالية كبيرة بعد التراجع الكبير و المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية الذي اثر على برامجها التنموية بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري، وعلى هذا الأساس يرى الباحثون على أن أفضل حل لهذه المشكلة هو التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، يتناول المبحث الأول عموميات حول السياسة المالية والاستدامة المالية ، كما يتضمن المبحث الثاني عموميات حول التنوع الاقتصادي ، و المبحث الثالث قد خصصنا له مجموعة من الدراسات السابقة لها علاقة بموضوعنا.

I: عموميات حول السياسة المالية و الاستدامة المالية.

1-I: ماهية السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها، وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة لدور الدولة وتدخلها، نعرض من خلال هذا المطلب تعريف السياسة المالية وأدواتها، وأهدافها.

1-1-I: تعريف السياسة المالية

يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة (لحاج، 1999، صفحة 201).

ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيرا جذريا، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية (عايب، 2010، صفحة 92).

حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل. ولقد أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار للتأثير على الاقتصاد الوطني، وأقر كينز وتلاميذه السياسة المالية وحدها كفيلة وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي (خليل، 1982، صفحة 465).

حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة (داود، 2010، صفحة 339).

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها: " مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة " (المطلب، 2003، صفحة 43).

حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي (كنعان، 2003، صفحة 192).

حيث أن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كمييا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانياتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من

عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة(القاضي، 2014، صفحة 156).

كما تعرف بأنها" تعبر عن البرنامج الذي تخطه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع (دراز، 1999، صفحة 15)

I-1-2: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: الأولى هي "النفقات العامة"، الثانية هي "الإيرادات العامة"، أما الثالثة فهي "الموازنة العامة للدولة"، حيث سنعرض ذلك فيما يلي :

I-1-2-1: النفقات العامة :

I-1-2-1-1: مفهوم النفقات العامة :

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"(عبد المطلب، 2002، صفحة 55).

I-1-2-1-2: أنواع النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

□ النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، أما النفقات التحويلية فهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع، دون أن تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل إعادة توزيعه فقط، لأن هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي:(أمين، 1992، صفحة 92)(علي، المالية العامة دراسة تحليلية، 1995، صفحة 194)(عاطف و محمد، 1995، صفحة 57).

□□ معيار المقابل المباشر.

□□ معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي .

□□ معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع.

□ النفقات العادية والنفقات غير العادية:

في الحقيقة يعود سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية لتغطية النفقات العامة، أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي)، وهناك عدة معايير للفرقة بين النفقات العادية وغير العادية هي: (علي، 1997، صفحة 25).

□□ الانتظام والدورية.

□□ طول فترة الإنفاق.

□□ معيار توليد الدخل.

□□ معيار الإنتاجية.

□□ معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني.

□ التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

هناك ثلاثة أنواع للنفقات تندرج تحت التقسيم الوظيفي، وهي: (السيد، 1993، الصفحات 78-80)

□ النفقات الاجتماعية للدولة.

□ النفقات الاقتصادية للدولة.

□ النفقات الإدارية للدولة.

I-1-2-2: الإيرادات العامة:

I-1-2-2-1-1- مفهوم الإيرادات العامة:

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والمالية (عبد المطلب، 2002، صفحة 63)

I-1-2-2-1-1- أنواع الإيرادات العامة:

تتعدد أنواع الإيرادات العامة وتنوع لتشمل التالي:

□ الإيرادات الاقتصادية:

□ إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بأموال الدومين: "الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة" (زينب، 1994، صفحة 95).

□ الثمن العام:

يعرف الثمن العام بأنه: "مبلغ يدفعه بعض الأفراد اختياريًا مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات مرافق السكك الحديدية، مترو الأنفاق، المياه... الخ" (عبد المطلب، 2002، الصفحات 64-65).

□ الإيرادات السيادية:

□ الرسوم:

الرسوم هي: "مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات من نوع خاص تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج جواز السفر وغيرها" (زين العابدين، 1971، صفحة 135).

□ الضرائب:

حيث تعرف الضريبة: "بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية... الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك" (علي، أصول المالية العامة، 1997، الصفحات 61-63).

□ الإيرادات الائتمانية:

وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين: الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى، والثانية عندما يكون للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين، لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى مفهوم القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال ما يلي: (طويل، 2016، صفحة 48).

□ مفهوم القروض العامة:

يمكن تعريف القروض العامة بأنها: "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفؤاها طبقا لشروط القرض" (عبد المطلب، 2002، صفحة 73).

I-1-2-3: الموازنة العامة للدولة:

*** مفهوم الموازنة العامة:**

يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية" (طويل، 2016، صفحة 49).

I-1-3: أهداف السياسة المالية :

لسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر من بينها: (سالكي، 2010-

2011، صفحة 20)

□ **التوازن المالي:**

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغازرة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

□ **التوازن الاقتصادي:**

ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام مع للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامة معاً إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

□ **التوازن الاجتماعي :**

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

□ **التوازن العام:**

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، والإعانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

2-I : ماهية الاستدامة المالية.

تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك فقد أصبح البحث في مؤشراتنا من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، و متانة السياسة المالية المنتهجة من جهة ثانية .

1-2-I : مفهوم الاستدامة المالية

إن للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند إلى الربط بين تعريف الاستدامة و القيد الزمني للميزانية، في حين إن فريق آخر اتجه إلى الاعتماد على قواعد المالية العامة في تحديد الاستدامة المالية.

- تعريف 1/ الاستدامة المالية: هي قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة و مستمرة، و على نحو واف تستطيع من خلاله الحكومة المضي قدما في الإنفاق على الخدمات العامة و الإيفاء بالتزاماتها المالية(مجلس دبي الاقتصادي، 2013) ، فالتوازن بين الإيرادات و النفقات على مختلف الالتزامات المالية العمومية على الخدمات المقدمة للمجتمع، يعد أمرا ضروريا، لاسيما حين تكون مخاطر التعرض إلى الصدمات (سواء الداخلية أو الخارجية) عالية و التي قد تفضي إلى اللجوء أكثر للاقتراض و زيادة مستويات من الدين العام غير قابلة للاستدامة.

- تعريف 2/ الاستدامة المالية: و من وجهة نظر إدارة الدين العام، تتوقف الاستدامة المالية على مدى قدرة الحكومة ضمان الاستقرار الاقتصادي انطلاقا من تعظيم منافع الجيل الحالي بشكل ينصف و يحافظ على منفعة الجيل المستقبلي(دعاس و رقوب، 2019، الصفحات 113-114)، وقد اعتبرها "بويتز" الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية لفوائض الموازنة المستقبلية المتوقعة قادرة على تعويض قيمة الدين العمومي الأصلي.

- تعريف 3/ الاستدامة المالية: على أنها القدرة على تسديد الديون أيأن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفوائض المستقبلية خلال فترة زمنية طويلة الأمد(لام، 2018، صفحة 476).

- تعريف 4/ الاستدامة المالية: هي الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق العام، و سياسات الإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس، أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية(خن، 2018/2017، صفحة 73).

- تعريف 5/ الاستدامة المالية: و يعرف الصندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية " بأنها الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً" أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة و ترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من اجل تمويل أعباء مديونيتها.

- تعريف 6/ الاستدامة المالية: في الدول المصدرة للنفط يمكن أن نعرفها على أنها " قدرة الحكومة على ضمان نفس القدر من الخدمات العامة، أو توفير مستوى الإنفاق العام الحالي، في فترة ما بعد نضوب النفط دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للإنفاق العام(خن، 2018/2017، صفحة 74).

* ما نخلص من التعريفات السابقة أن مفهوم الاستدامة المالية يركز على عدة عناصر منها: استدامة مصادر تمويل النفقات ، قدرة تسديد الدين العمومي، قدرة الدولة على الاستمرار في سياستها الانفاقية مستقبلاً.

I-2-2: مرتكزات الاستدامة المالية.

ترتكز الاستدامة المالية على القواعد التالية(دعاس و رقوب، 2019، صفحة 115):

* القاعدة الذهبية: (Golden Rule)

تنص هذه القاعدة ألا يتم اللجوء للاقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية، أما نفقات التشغيل فيجب أن تمويل من الإيرادات العادية.

* قاعدة توازن الموازنة: (Balanced Budget Rule)

تنص هذه القاعدة على ضرورة أن يكون العجز الموازي حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيه عند زوال الحالات الاستثنائية، حيث يمكن التوسع في تمويل بالعجز الموازي في حالات الركود، و السعي نحو تحقيق التوازن في حالات العادية.

* قاعدة المرونة في موازنة الدولة: (Flexible Budget Rule)

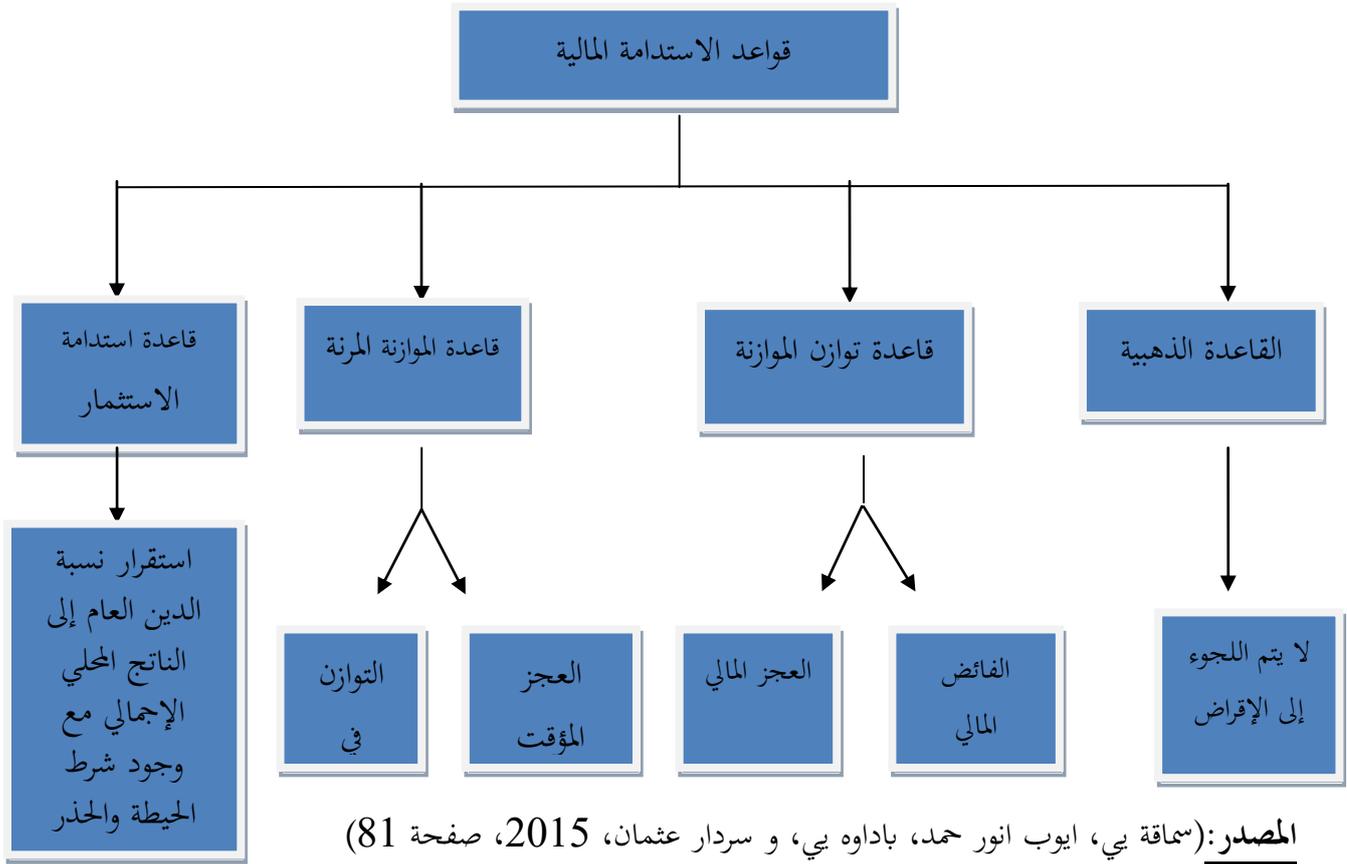
بمعنى انه يجب على الحكومة أن تنتهج المرونة في الموازنة حسب الحالة الاقتصادية السائدة ، فيمكن التوسع في عجز الموازنة إبان أزمات الركود و العكس في حالات التضخم.

* قاعدة استدامة الاستثمار: (Investment Sustainability Rule)

تعتبر هذه القاعدة على توفر عنصر الحيطة و الحذر في استعمال الدين العام، من خلال قياس نسبته إلى الناتج المحلي الخام.

- و لتوضيح أكثر حول قواعد الاستدامة المالية انظر المخطط التالي:

الشكل رقم (1-1): قواعد الاستدامة المالية



I-2-3: أبعاد الاستدامة المالية

تتلخص أبعاد الاستدامة المالية في أربع أبعاد رئيسية (خن، 2018، الصفحات 81-82-83):

□ الملاءة الحكومية : (slovenygovernment)

تتجسد في قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات و الديون الحالية و المحتملة في المستقبل، فعدم توفر الملاءة المالية يمكن أن يخلق مشكل مالي في أي بلد يفرط في الاعتماد على الديون، و اضمن طريقة للحفاظ على الملاءة الحكومية هو توليد إيرادات ضريبية إضافية كافية لتغطية الزيادة المتوقعة في الإنفاق العام الدافع للنمو.

□ استقرار الضرائب : (stable tax) تتجسد استقرار الضرائب في قدرة الحكومة على تمويل التزامات المستقبلية دون زيادة العبء الضريبي، و ذلك من خلال تحقيق توازن الميزانية على المدى المتوسط الذي يمنح درجة معقولة من الاستقرار في العبء الضريبي الكلي الذي يمثل احد المتطلبات الرئيسية لتحقيق الاستدامة المالية، لذلك من توازن قدرة التحصيل الضريبية للحكومة، الآن و في المستقبل.

□ الإنصاف بين الأجيال: (intergenerational fairness)

يمكن مفهوم الإنصاف بين الأجيال في قدرة الحكومة على توفير المزايا المالية الصافية للأجيال القادمة بشكل لا يقل عن المزايا المالية الصافية المقدمة للأجيال الحالية.

توصف السياسة المالية بالمستدامة عندما تكون الأعباء الضريبية و مزايا الإنفاق منصفة ما بين الأجيال، فتحقيق الاستدامة المالية يعزز العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال من جهة و يضمن للأجيال القادمة من دافعي الضرائب أن لا يواجهوا فاتورة لا يمكن السيطرة عليها ناتجة عن الخدمات الحكومية المقدمة للجيل الحالي.

□ استقرار النمو الاقتصادي: (stable economic growth)

يقصد باستقرار النمو الاقتصادي، قدرة الحكومة على استدامة النمو الاقتصادي على مدى فترة ممتدة، فأفضل طريقة للحكومة لأجل تلبية الالتزامات المستقبلية، هو وجود اقتصاد قوي يمد الحكومة بإيرادات إضافية من عوائد النمو الاقتصادي.

و فيما يلي شكل تخطيطي يمثل الأبعاد الأربعة للاستدامة المالية:

الشكل (1-2): أبعاد الاستدامة المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

* بالرغم من أن هذه الأبعاد الأربع للاستدامة المالية تظهر منفصلة لأجل التحليل ، إلا انه في الواقع تتداخل فيما بينها.

II-:مدخل إلى التنوع الاقتصادي.

II-1 : عموميات حول التنوع الاقتصادي:

يمثل التنوع الاقتصادي مدخل رئيسي لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو عدد قليل من مصادر الدخل وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، ستتطرق الدراسة في هذا المطلب إلى تعريف التنوع الاقتصادي، محدداته وكذا مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي.

II-1-1: تعريف التنوع الاقتصادي

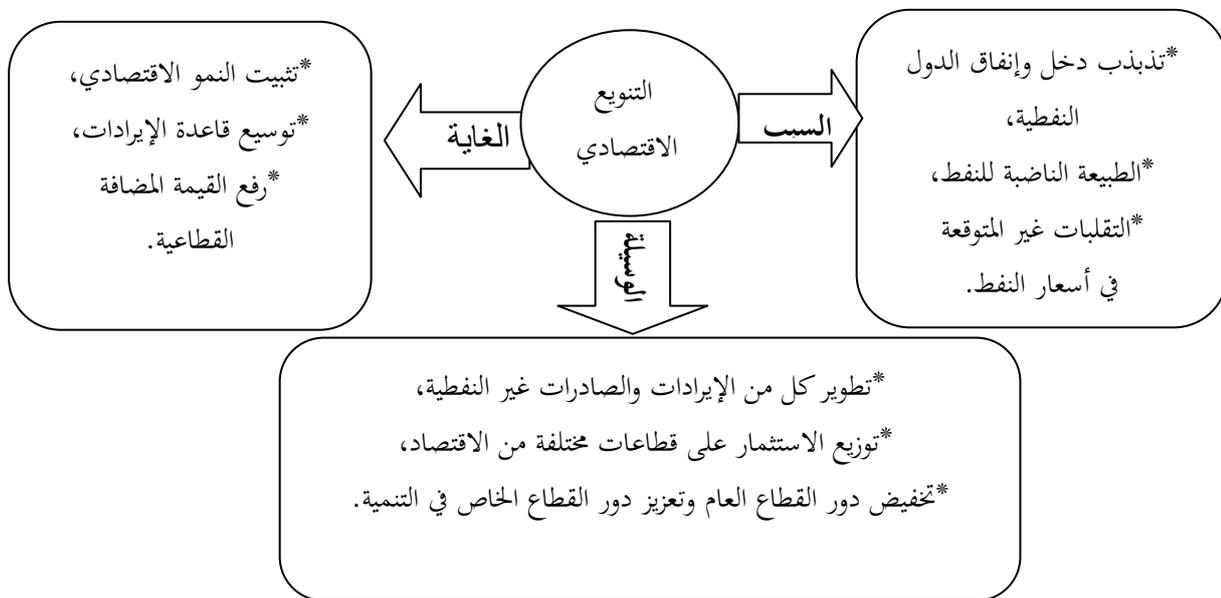
- يعرف التنوع على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 240).

- يعرف التنوع بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنوع إلى "الصادرات"، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 240).

- ويعرفه المعهد العربي للتخطيط بالكويت على أنه: " سياسة تنمية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك إما عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو نحو أسواق متنوعة أو جديدة بدل الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 240).

- وفي شقه المالي يقصد بالتنوع: " كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية". (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 240).

الشكل (1-3): رسم توضيحي لمفهوم التنوع الاقتصادي



المصدر: (بللعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه)،
2018/2017، صفحة 14)

II-1-2: المحددات الرئيسية للتنوع الاقتصادي:

يعتمد التنوع على مجموعة من العوامل تتمثل في: (د. صافح و عامر عامر)

□ **الحكومة:** هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وهي متعلقة بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو منح السلطة، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة، حيث توفر الحكومة الجيدة يساعد على زيادة التنوع الاقتصادي.

□ **القطاع الخاص:** حيث يلعب القطاع الخاص دور مهم جدا في التنوع الاقتصادي وذلك من خلال قيادة وتسيير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال الاستثمار في البحث والتنمية للنشاطات الجديدة، فالقطاع الخاص يواجه بعض العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد الطرق التي تسمح بتعزيز روح المبادرة عن طريق إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة وإزالة القيود البيروقراطية أمام الشركات الخاصة، لذا من الضروري على الحكومات أن تكون مدركة لاحتياجات هذا القطاع، مثل تحسين مناخ الأعمال من خلال التواصل لإقامة شركات بناء مع القطاع الخاص.

□ **الموارد الطبيعية:** تعد من أهم العوامل المحددة للتنوع الاقتصادي، التي يمكن استغلالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد بينما تتحدد بالاستعمال الأمثل والكفاء لتلك الموارد (د. صافح و عامر عامر).

□ **القدرة المؤسسية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسسية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تساعد على تسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنوع عبر الموارد الأساسية وفي مختلف القطاعات، كما أنه على المستوى الإقليمي يعد كل من القدرات المؤسسية والتنسيق أساسيان لوضع إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار من خلال عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية (بللعماء، 2018، الصفحات 26-27).

□ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف، التضخم، والتوازنات الخارجية. (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 242).

□ الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل. (د. شيخي و د. زواتنية، 2019، صفحة 242).

II-1-3: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

II-1-3-1: مؤشر هرفندال - هيرشمان (Herfindahl-Hirshman)

يعد معامل هرفندال - هيرشمان من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنوع الاقتصادي.

يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

استخدم المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. ويعبر عن معامل هرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية: (د. نوي، الصفحات 182-183).

N- عدد النشاطات

Xi- قيمة المتغير في النشاط i

X- القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات

-تتراوح قيمة معامل هرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد $0 \leq H \leq 1$

- فإذا كان $H=0$ فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد

- وإذا كان $H=1$ فإن مقدار التنوع يكون معدوما

بمعنى كلما اقتربت قيمة معامل هرفندال-هيرشمان من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنوع الاقتصادي.

II-1-3-2: مؤشر فلاديمير كوسوف:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: (د. ضيف و د. عزوز، 2018، صفحة 24).

$$\text{Cos} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث: α_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $\text{Cos}=0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في

الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

II-2: علاقة السياسة المالية بالتنوع الاقتصادي في الجزائر

تسعى السياسة المالية في الجزائر إلى ممارسة دورها في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات سواء من جانب النفقات (سياسة الإنفاق العام) ، أو من جانب الإيرادات (السياسة الضريبية) ، ونركز في هذا الجزء على سياسة الإنفاق العام فقط (بللعماء، 2018/2017، صفحة 134).

مع بداية الألفية الثالثة باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد من سنة 2001 ساعدها في ذلك الوفرة المالية في المداخيل الناجمة عن التحسن في أسعار النفط آنذاك. إلا أنه بعد تراجع أسعار النفط منتصف 2014، تبنت الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام كإجراء لتجاوز هذه الأزمة.

II-2-1 : تنفيذ برامج لاستثمارات العمومية :

بداية من سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية ، حيث خصصت موارد مالية لتطبيق برامج تنموية ، تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل على الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار، وكذا زيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ، وتجسدت هذه البرامج في الآتي :

II-2-1-1 : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 - 2004):

خصص له 525 مليار دينار جزائري، وتمحور حول العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية و الفلاحية، وتعزيز الخدمات العمومية في ميدان الري، النقل، الهياكل القاعدية وتحسين المستوى المعيشي، وكذا دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وكان من بين نتائج هذا البرنامج ارتفاع معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (6.9% سنة 2003) ونفس الشيء في مستويات التشغيل أين انخفض معدل البطالة من 27.3% إلى 17.7% سنة 2004. (بللعماء، 2018، صفحة 135).

II-2-1-2 : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 - 2009) :

خصص له حوالي 4203 مليار دينار جزائري، وتم تقسيمه لخمسة برامج فرعية تتعلق بتحسين الظروف المعيشية، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية، وتطوير تكنولوجيات الاتصال، ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج استثمار إجمالي بـ 46 مليار دولار، مما سمح بتحقيق معدل نمو مستمر متوسط بـ 3.8% للسنوات الخمس، تراجع معدلات البطالة وإنجاز آلاف المنشآت القاعدية، إضافة لبناء وتسليم 700.00 مسكن (بللعماء، 2018، صفحة 135).

II-2-1-3 : برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010 - 2014) :

خصص له 21214 مليار دينار جزائري، وتمحور اهتمامه حول تحسين التنمية البشرية، دعم التنمية الاقتصادية الوطني، تشجيع إنشاء مناصب الشغل، وتطوير اقتصاد المعرفة. (بللعم، 2018، صفحة 135).

II-2-1-4 : البرنامج الخماسي للنمو (2015 - 2019) :

يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على قطاعات أساسية كالطاقة ، هندسة المياه والبناء والصحة، والتربية والتكوين المهني، إلا أن هذا البرنامج عرف تجميد لبعض مشاريعه، فقد شهدت رخصة برامج الاستثمارات المصادق عليها في السنوات الثلاث 2015 ، 2016 ، 2017، حالات انخفاض متتالية، بحيث انخفضت من قرابة 3500 مليار دينار جزائري سنة 2015 ، إلى قرابة 1900 مليار دينار جزائري سنة 2016، وقرابة 1400 مليار دينار جزائري سنة 2017 (بللعم، 2018، صفحة 136).

II-2-2 : سياسة ترشيد الإنفاق العام :

تبنت الجزائر سياسة ترشيد الإنفاق العام بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها: تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد، تسريع ديناميكية النشاط ، تعزيز تنوع النسيج الإنتاجي للسلع، الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات البشرية، ترشيد نفقات التسيير وزيادة نجاعة الاقتصاد، والتقليل من الواردات غير الضرورية.

فقد اتخذت السلطات تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إبراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، بحيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% ، وشملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي لبعض النفقات عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات وغيرها من المشاريع) ، وتقليل الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت وخفض التوظيف في القطاع العام، بالإضافة إلى تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. (بللعم، 2018، الصفحات 136-137).

III : الدراسات السابقة

نظرا للمكانة الهامة التي تلعبها السياسة المالية و الدور الذي تؤديه في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد، فقد تناولت عدة دراسات موضوع السياسة المالية لما لها أهمية بالغة، لذا قمنا بتخصيص هذا المبحث لكي نبرز أهم دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة.

III-1 : دراسات حول السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الدول النامية

III-1-1-1- دراسة دكتوراه حاج بن زيدان (2013) " دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا -دراسة قياسية لفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 2010 ."

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول في دول المينا وذلك عن طريق البحث عن علاقة بين تقلبات والنمو وأثر الصادرات البترولية على النمو الاقتصادي لدى دول المينا، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والتشتت، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تغيرات التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الخام والنمو الاقتصادي، حيث أن تنوع تركيبة الناتج المحلي الخام تؤدي إلى تنوع مصادر الدخل وبالتالي تحقيق نمو فتظل تأثيرات الصدمة البترولية، وأن النمو الاقتصادي لدول المينا رهين بتقلبات أسعار البترول فمن دون بترول لا يمكن تحقيق أي نمو. (زيدان)

III-1-1-2- دراسة (ممدوح الخطيب 2015)، مقال بعنوان: " أثر التنوع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" .

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنوع على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970- 2013 ، تم تقدير مؤشرات التنوع اعتمادا على مكمل معامل هرفندال-هرشمان، قدر المعامل انطلاقا من خمسة متغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، ثم قدر معامل مركب للتنوع اعتمادا على الوسط الحسابي للمرجح للمعاملات التنوع البسيطة للمتغيرات الخمسة، بمعدلات نمو كل من رأس المال، قوة العمل، الناتج النفطي الحقيقي ومعامل التنوع الاقتصادي المركب ومتغير صوري، واستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير، وبينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنوع على النمو الاقتصادي في المملكة، وهو ما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يتوافق مع تنوع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية. (بللعماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، 2017/2018، صفحة و)

III-1-1-3- مقال منشور Mansour Fereydoom Reda (2012):العلاقة بين عائدات النفط والإنفاق الحكومي بدولة إيران الفترة الممتدة بين 1996- 2007

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية في الاقتصاد الإيراني بالاعتماد على بيانات سنوية باستخدام نموذج VAR من خلال مجموعة من المتغيرات : الإنفاق الحكومي والإيرادات البترولية من خلال أسعار البترول ، و قد توصلت الدراسة إلى وجود اثر معنوي للإيرادات البترولية على

النفقات الحكومية في مختلف الفترات ووجود علاقة تبادلية قوية بين كل من الإيرادات البترولية و النفقات الحكومية على مدار فترة الدراسة. (Fereydom، 2012)

III-1-4- (أ. الريفى، حسام خالد حسين 2014) "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996 – 2013) ."

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدين العام الداخلي والخارجي الفلسطيني وعلى دور الإيرادات والنفقات العامة وكذلك المساعدات المالية الخارجية والمتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستدامة المالية، ولقد حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل الآتي: هل تساهم متغيرات الدراسة في تحقيق النمو الاقتصادي؟

ولإجابة عن التساؤل استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي القياسي لسلسلة زمنية من 1996 إلى غاية 2012 وتوصلت الدراسة إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني متذبذب خلال مدة الدراسة متأثراً بالتقلبات السياسية (باعتبارها الأكثر تأثيراً وانخفاض نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي). (حسام، 2014)

III-2-: دراسات حول السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الدول الناشئة و المتطورة

III-2-1: (AKÇay,alperÖzmucur 2001) ، **Budget deficit, inflation and debt sustainability: Evidence from Turkey (1970-2000)**

تهدف الدراسة لمناقشة عجز الموازنة الممثل بالاستدامة المالية كمتغير تابع وأثر التضخم على عجز الموازنة من جهة أخرى في تركيا للسنوات من 1970 – 2000 حيث عانت تركيا من ارتفاع نسب التضخم المالي مما فاقم عجز الموازنة ، وبعد انهيار برنامج الاستقرار المالي الذي وضعته تركيا في 1999 – 2001 والذي صمم لتحقيق الاستدامة المالية في الدين وتخفيض دائم في معدلات التضخم. واستخدم الباحثون المنهج القياسي، والتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وهذه المتغيرات كنسبة من الدخل القومي ، وتوصلت الدراسة إلى مايلي: *عدم سكون الدين نسبة للناتج القومي الإجمالي عملية خلال 1970 – 2000 أي أن التوقعات المالية غير مستدامة.

* إن التغيرات في عجز الموازنة الموحدة لن يكون له تأثير دائم على معدل التضخم على المدى القصير.

* إن عجز الموازنة لديها عنصر المدى الطويل وتكامل مشترك مع معدل التضخم وتوصي الدراسة بضرورة

تغيير السياسة اتجاه التقشف المالي. (حسام، 2014، صفحة 15)

III-2-2-دراسة (الانتوساي 2010) "مؤشرات الدين العام ، حالة المكسيك"

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة دين الحكومة الاتحادية وتعريف أوسع لدين القطاع العام وقد أسفرت النتائج عن:

* أن مستوى الدين للحكومة الاتحادية سيكون مستداما خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة.
* فيما يتعلق بالقطاع العام يتراوح مستوى الدين المستدام فيما بين صفر ونسبة 34% من الناتج المحلي الإجمالي. والمقصود بذلك أنه القطاع العام يتمكن من الوصول في الأجل الطويل إلى مستويات أكثر انخفاضا للدين.

وأوصت الدراسة: إن العوامل الاقتصادية لا تعتبر مبادلات الائتمان المعيبة وسيلة لدعم السندات المالية والقروض فقط بل تأكدت من أنها مؤشر جيد لجودة الائتمان أيضا. (حسام، 2014، الصفحات 17-18)

III-2-3- دراسة (Zeno, Gernot, Almuth, 2011): How do Fiscal and Technology Shocks

"Affect Real Exchange Rates? New evidence for United States"

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات السياسة المالية والتكنولوجية على كل من سعر الصرف ومعامل التبادل الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتماد على بيانات ربعية خلال الفترة (1975-2005)، وقد استخدم الباحثون نموذج (VAR) لدراسة الأثر طويل وقصير الأجل على سعر الصرف ومعدل التبادل الدولي، من خلال المتغيرات التالية: الناتج المحلي والتضخم والاستثمار والميزانية العامة والإنفاق الحكومي ومعدل الفائدة والصادرات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن حدوث صدمة في الإنفاق العام أدت إلى انخفاض في كل من أسعار الصرف ومعامل التبادل الدولي، بالمقابل فإن الصدمة الإيجابية التي حدثت في التكنولوجيا كان لها الأثر الإيجابي على كل من معدلات أسعار الصرف وقيمة التبادل التجاري في المدى القصير، ليعاود معامل التبادل الدولي التراجع إلى معدلاته السابقة في المدى المتوسط، إلا أن سعر الصرف عرف حالة من الانخفاض في المدى المتوسط بعد الصدمة التكنولوجية الإيجابية. (Zeno Enders, 2011)

III-2-4- Is The Budget Deficit Sustainable : (Bajo – Rubio , Diaz – Roldà & Estev 2006)

"When Fiscal Policy is non -Linear? The case of Spain"

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الدين العام وعجز الميزانية في مملكة إسبانيا في الفترة من (1996-2001) حيث تعاني إسبانيا من العجز في الميزانية على المدى الطويل، وأصبحت قضية الاستدامة المالية شديدة الخطورة، واستخدم الباحثون المنهج القياسي، وطبق نظريات التكامل المشترك، واستفاد الباحثون من منهج (Hansen & Seo's (2002)).

وتوصلت الدراسة إلى مايلي:

-أنجزت اسبانيا مؤخرا ضبط أوضاع المالية العامة الهامة.

-وجود علاقة غير خطية بين النفقات والإيرادات الحكومية مع السياسة المالية الاسبانية.

-تستطيع السلطات المالية الاسبانية تخفيض العجز فقط في العجز الكبير في الموازنة وما يترتب عليه دين

عام كبير.

-وأوصت الدراسة بمراجعة السياسة المالية الحكومية باستمرار. (حسام، 2014، صفحة 17)

III-3: دراسات حول السياسة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر

III-3-1- دراسة لطالبة دكتوراه جهيدة العياطي " تأثير أدوات سياسة مالية على النمو الاقتصادي "

مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة اقتصاد جزائري خلال الفترة الممتدة 1970-2014، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الباحثة على نموذج انحدار المتعدد باستعمال طريقة مربعات الصغرى، في كل مرة أدرجت أداة واحدة من أدوات السياسة المالية ولاحظنا كيفية تأثيرها على النمو الاقتصادي بالجزائر.

كما كانت النتائج الرئيسية للدراسة كما هي : الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لها تأثير إيجابي ومعنوي على نمو ناتج الداخلي الإجمالي بينما الضرائب حقيقية المباشرة وغير المباشرة تؤثر سلبا في هذا النموذج. (العياطي)

III-3-2- دراسة (عامر عامر أسيا) "مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر

خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2016 -دراسة قياسية- ."

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مستوى التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على نموذج قياسي (ECM وARDL) حيث توصلت إلى نتيجة أساسية تمثلت في وجود علاقة سلبية بين حجم الصادرات خارج المحروقات (والتي تعتبر كمؤشر للتنوع الاقتصادي) والنمو الاقتصادي في الجزائر ، وهذا ما أكد على ضعف التنوع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016. (د.صافح و عامر عامر)

III-3-3- أطروحة دكتوراه بعنوان : "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة

الجزائر:1990-2004".

تم تقديمها من قبل الباحث دراوسي مسعود 2006/2005. وقد تم فيها طرح الإشكالية على النحو

التالي :

هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها ما يلي:

* السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي، والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

* مفهوم التوازن قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وخلال مراحل التطور هذه أصبح يغير من طبيعته شيئا فشيئا، ليحل التوازن النوعي محل التوازن الكمي، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد، معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هذه الأموال، وبعبارة أخرى فإن غرض التوازن الاقتصادي العام هو بلوغ مردودية النظام الاقتصادي أعلى درجة لها.

* وجود أهمية شديدة للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر، بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما، وعدم إعاقة إحداها للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام. (طويل، 2016، الصفحات د-ه)

III-3-4-دراسة (د. طويل بهاء الدين) "تأثير تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016".

هدفت هذه الدراسة إلى إمطاة اللثام عن أثر تقلبات أسعار النفط على حركية النمو الاقتصادي بالجزائر، خلال السنوات الماضية الممتدة من 2000 إلى 2016 والتنبؤ بما خلال خمس سنوات أخرى لاحقة، عبر دراسة قياسية ينتج عنها مؤشرات رقمية، يمكن تقديمها لوضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه.

وقادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية:

* تتميز الأسواق النفطية بعدم مرونة الطلب والعرض وهو السبب في أزماته السعرية.

* النمو الاقتصادي هو الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

* شهد المسار التطوري لأسعار النفط PIBN في الجزائر خلال الفترة 2000-2016

أربعة مراحل بين الهبوط والصعود شديدة التماثل والتقارب فيما بينهما حيث قدر

معدل النمو المتوسط لهما ب: 6.52% و 7.96% تواليًا.

* مساهمة أسعار النفط في التأثير طرديا على حركية النمو الاقتصادي. (طويل، دور السياسات المالية

والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (أطروحة دكتوراه)، 2016)

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استخلصنا أن للسياسة المالية موقعها ما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة و الحد من انتشار التضخم و الكساد والبطالة من جهة.

تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق و الإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، و يتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات.

تبني الاستدامة المالية على أساس اقتصاد متنوع يعتمد على قطاعات اقتصادية متنوعة و ليس قطاع واحد وبالتالي يعد التنوع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز على مورد واحد و إنما متنوعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و نمو المستدام، كما يرتبط نجاح الجزائر في عملية التنوع بانتهاج سياسات فاعلة بالاعتماد على تجارب البلدان الناجحة.



الإطار التطبيقي لأثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي

تمهيد:

تعيش الجزائر شأنها شأن الدول النفطية الأخر أزمة نفطية أثرت سلبا على أدائها الاقتصادي و هيكلته، حيث ولدت تقلبات أسعار النفط تحديات متجددة و صدمات متكررة للاستدامة المالية لا سيما فيما يتعلق بتأثيرها على دينها العام من جهة و تأثير على استقرار ملاءتها المالية من جهة أخرى ، الأمر الذي جعلها مجبرة على تبني سياسة التنويع الاقتصادي لتدارك هذه الأزمة.

إن إعداد و تنفيذ برامج تنموية تهدف إلى تنمية البنية التحتية و تطوير القاعدة الاقتصادية، اعتمادا على المداخل النفطية، أصبح لا يكفي نظرا للانخفاضات المتكررة في أسعاره ، لذا وعلى اعتبار أن النفط يعد المصدر الوحيد في تحقيق إيرادات الدولة الجزائرية ، كان لا بد من البحث عن مصادر تمويل إستراتيجية أخرى للميزانية العمومية بعيدا عن القطاع النفطي ، و التي من شأنها أن تسهم في تغطية النفقات المتزايدة.

و لذا تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح اثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائري من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام ، حيث خصص قسم الأول للإعطاء لمحة حول تطور السياسة المالية ، أما القسم الثاني فيدور حول قياس مؤشرات الاستدامة المالية و التنويع الاقتصادي ، و القسم الثالث حول الدراسة التطبيقية حيث قمنا بتعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم ، و أهم المتغيرات الاقتصادية المعتمدة فيه ، وكذلك توضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة و التي تم إدراجها، و أخيرا تبيان النتائج المتحصل عليها و الاستنتاجات لاستخلاص في الأخير مجموعة من التوصيات.

- إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة في الجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة (هجيرة، 2017، صفحة 58).

I-1-1-2- مرحلة التنمية المركزية (1967-1979):

" امتازت هذه الفترة بكونها فترة التصنيع و التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني، حيث عرفت الجزائر تنفيذ سلسلة من مخططات التنمية: الثلاثي (1967-1969)، الرباعي الأول (1970-1973)، الرباعي الثاني (1974-1977)، سخرت له أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية مع نهاية السبعينات".

I-1-1-3- مرحلة التنمية اللامركزية و ملامح الإصلاح (1980-1989):

" شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنمية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني و إنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قبل بالإضافة إلى معالجة الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، حيث عرفت الجزائر تنفيذ مخططين تالينين: - مخطط الخماسي الأول (1980-1985) ، مخطط الخماسي الثاني (1985-1989)" (احمد و يحيى، الصفحات 162-163).

I-1-2- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و تحول نحو اقتصاد السوق 1989:

إن الأزمة التي عاشها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 شكلت خطرا على الاقتصاد الوطني حيث انخفض سعر برميل البترول و تدهورت قيمته و لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الإصلاحات الهيكلية شرعت الجزائر تخلي عن نخط التسيير السابق و الانتقال إلى اقتصاد السوق. و من اجل الانتقال انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات منها إجراءات تصحيحية ذاتية تهدف إلى إعادة هيكلة القطاع العمومي و المؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام مفاوضات و اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية و نتج عن هذه مفاوضات ما يلي:

- برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/30) ، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (1991/06/03)، برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04/1-1995/03/31)، برنامج التعديل الهيكلي (1995/05/22-1998/05/21).

I-1-3- السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية (2001-2019):

في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية و ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو جاري تنفيذها

والممتدة على طول الفترة من 2001-2019 من اجل دفع عجلة التنمية و النهوض باقتصاد و إصلاح ما تم إفساده في الفترات الأخرى و تمثلت في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، برنامج المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).

* و بالتالي أن تطور السياسة المالية ما هو إلا نتيجة لتطور دور الدولة في كل عصر من العصور بحيث كانت السياسة المالية محايدة و أصبحت متدخلة بسبب التطورات الاقتصادية و الأحداث المتعددة، و باعتبار أن اقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي و في ظل ضعف الإيرادات الجبائية فانه يتوجب عليه ضرورة العمل على ترشيد الإنفاق العام من اجل ضمان الكفاءة الاقتصادية للإيرادات العامة و تحقيق التنمية الاقتصادية.

II-1- قياس مؤشرات الاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي :

II-1-1- التأكد من مدى تحقق شرط الملاءة المالية :

نباشر عملية التحليل التقييمي للاستدامة المالية في الجزائر انطلاقا من التأكد من تحقق شرط الملاءة المالية وذلك بالحساب العددي انطلاقا من معادلة التالية:

$$\Sigma(Rt- Gt) / (1+i)t - Ndt*(1+r)$$

حيث (Gt): الإنفاق الحكومي، (Rt): الإيرادات الحكومية، (r): معدل الفائدة، (Ndt): قيمة الاسمية لرصيد الدين العام في نهاية السنة (t)، والجدول التالي يوضح الملاءة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1992-2018)

جدول رقم (2-1) : حساب شرط الملاءة المالية.الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الدين العام	الفائدة	العجز الموازي	القيمة الحالية للعجز الموازي	القيمة الحالية للدين العام	الملاءة المالية
1992	311,86	420,13	544,6	0,16	-108,27	-2765,073	631,736	-3396,809
1993	313,95	476,63	829,9	0,16	-162,68	-4014,392	962,684	-8373,885
1994	477,18	566,33	746,9	0,16	-89,15	-2123,067	866,404	-11363,36
1995	611,73	759,62	674,1	0,16	-147,89	-3394,442	785,88825	-15543,69
1996	825,16	724,61	731,3	0,145	100,55	2221,6243	837,3385	-14159,4
1997	926,6	845,1	578,3	0,126	81,5	1729,5408	651,1898	-13081,05
1998	774,6	876	616,2	0,091	-101,4	-2061,796	672,42825	-15815,27
1999	950,5	961,7	727,4	0,082	-11,2	-217,4694	787,4105	-16820,15
2000	1578,1	1178,1	1023	0,075	400	7397,25	1099,6175	-10522,52
2001	1505,5	1321	1002	0,062	184,5	3240,3537	1064,093	-8346,261

-8506,859	1034,9	874,30226	52,6	0,053	982,5	1550,6	1603,2	2002
-5086,122	1033,3445	4454,0816	284,2	0,052	981,8	1690,2	1974,4	2003
-1147,938	1036,4583	4974,6416	337,9	0,036	1000	1891,8	2229,7	2004
11971,415	1059,0286	14178,383	1030,6	0,019	1039	2052	3082,6	2005
25254,834	1879,6277	15163,047	1186,8	0,017	1847	2453	3639,8	2006
30963,655	1123,2182	6832,0393	579,3	0,017	1104	3108,5	3687,8	2007
41022,216	746,845	10805,405	999,5	0,017	734	4191	5190,5	2008
34409,812	830,58525	-5781,818	-588,3	0,017	816,3	4264,3	3676	2009
32625,834	1126,7795	-657,199	-74,3	0,017	1107	4466,9	4392,6	2010
30890,512	1236,059	-499,2629	-63,5	0,017	1215	5853,6	5790,1	2011
24610,389	1335,0617	-4945,061	-718,8	0,017	1312	7058,1	6339,3	2012
23020,471	1197,1905	-392,7273	-66,6	0,017	1177	6024,1	5957,5	2013
15582,428	1259,665	-6178,378	-1257,3	0,017	1238	6995,7	5738,4	2014
3058,5078	2486,77	-10037,15	-2553,2	0,017	2444	7656,3	5103,1	2015
-7451,896	4061,6565	-6448,747	-2187,2	0,017	3992	7297,3	5110,1	2016
-15715,53	5892,139	-2371,499	-1206,5	0,017	5791	7389,3	6182,8	2017
-20983,58	7148,9346	1880,8845	1913,8	0,017	7026	6714,2	8628	2018

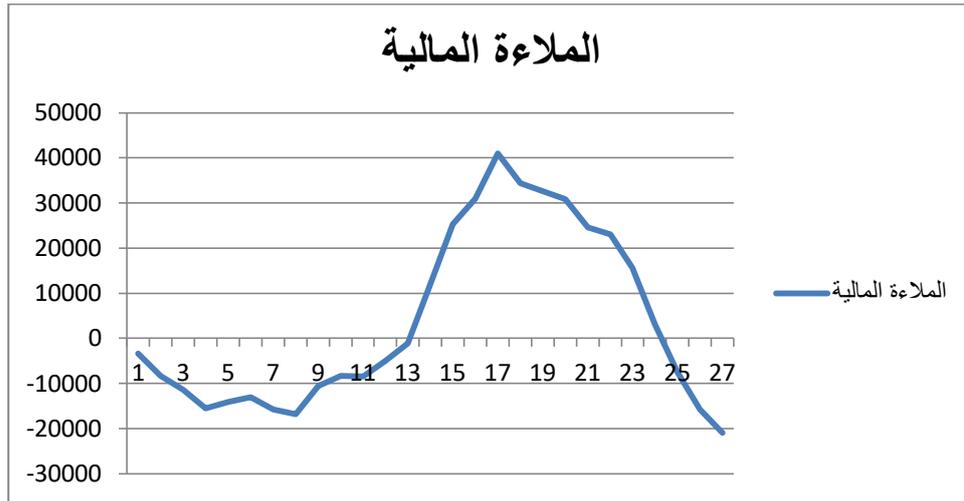
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصائيات.

□ من خلال جدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة المالية على المدى الطويل رغم تمتعها حاليا بمستويات متدنية من الدين العام نسبيا، و ذلك باعتبار أن شرط الملاءة المالية غير محقق في كامل فترة التحليل والتقييم (1992-2018) فالإيرادات الموازنة في الفترة الحالية لا تغطي قيمة الحالية للدين العام و خدماته والنفقات الجارية.

□ بعبارة أخرى أن القيمة الحالية للنفقات العمومية الجارية بالإضافة إلى قيمة مخزون الدين العام تتجاوز قيمة حالية للإيرادات العمومية الجارية، حيث تتطلب الملاءة المالية من الدولة أن لا يكون صافي القيمة الحالية لجميع التزاماتها المستحقة مستقبلا، اعلي من مواردها المالية، أي أن يكون حجم الدين المتراكم بالإضافة إلى القيمة الحالية المخصصة للإنفاق لا تتعدى القيمة الحالية المخصصة للعائد.

و عليه فالجزائر في وضعية مالية لا تتسم بالاستدامة، ما قد يعرضها لازمة المديونية على المدى الطويل، إذا تواصل سعر النفط في الانخفاض، و لم تنجح في تنويع مصادر إيراداتها العمومية، في ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة لإدارة و متابعة و تأطير عملية إدارة الدين العام بعيدا عن العشوائية و سوء التخطيط.

الشكل رقم (1-2) : تطور الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1992-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين

II-1-2- واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر:

II-1-2-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، و عند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن حساب مؤشر التنوع الاقتصادي.

جدول رقم (2-2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في PIB للفترة (1992-2018). الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	بناء وأشغال	قطاعات أخرى	الناتج (الصناعة)	الناتج (الزراعة)	ن،خدمات،خ،اع	ن،خ،اع	الناتج الداخلي
1992	134,09	336,974	141,08	127,09	268,18	158,57	1046,4
1993	134,09	336,974	141,08	127,09	268,18	158,57	1166
1994	168,59	462,52	171,58	141,74	358,08	189,57	1492
1995	200,53	684,16	208	190	453	230	1966
1996	246,14	966,26	222	278	560	313	2564
1997	276,6	1723,9	223,2	242,7	633,7	347,3	2780,2
1998	300,9	1965,3	256,8	324	696,7	386,1	2830,4
1999	307,7	2121	280,4	359	770,3	413	3248,3
2000	335	2239,4	290,8	346,2	842,7	424,8	4123,6
2001	358,9	2480,3	315,2	412,1	921,9	472,2	4227,1
2002	409,9	1668,2	337,6	417,2	1004,2	499,4	4522,8
2003	445,2	2980,3	355,4	515,3	1112,2	552,3	5247,8
2004	508	3385,9	391	580,5	1303,2	603,3	6151,9
2005	564,4	3715,1	418,3	581,6	1518,9	631,8	7562
2006	674,3	4141	449,5	641,3	1698,1	677,9	8514,8
2007	825,1	4744,8	479,8	708,1	1933,2	798,6	9366,6

11043,7	1074,8	2113,7	724,4	519,6	5392,2	956,7	2008
9968	1197,2	2349,1	931,3	570,7	6143,1	1094,8	2009
11991,6	1587,1	2586,3	1015,3	617,4	7063,5	1257,4	2010
14526,2	2386,6	2862,6	1183,2	663,8	8429,5	1333,3	2011
16208,7	2648,1	3305,2	1421,7	728,6	9594,8	1491,2	2012
16643,8	2551,2	3849,6	1640	771,8	10440,2	1627,4	2013
17228,6	2738,4	4186,4	1772,2	837,7	11328,7	1794	2014
16712,7	2899,9	4553,1	1935,1	919,4	12224,7	1917,2	2015
17514,6	3059,3	4841,3	2140,3	979,3	13093,4	2072,9	2016
18594,1	3064,5	4867,1	2281,9	1062	13478,2	2202,8	2017
20189,6	3025,5	5306,5	2491,1	1130,3	14366,7	2413,3	2018
		17,90%	9,75%	6,63%	54,74%	9,92%	متوسط الفترة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي و الديوان الوطني للإحصائيات.

□ يوضح لنا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات و الذي يمثل نسبة كبيرة جدا حيث بلغ متوسط الفترة 54.74% أي أكثر من النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات (بصفة عامة) و الذي يبلغ في متوسط الفترة 17.6 % ، و بعدها قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة و اللذان يبلغان نفس نسبة تقريبا، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة لا تتعدى 6.63% كمتوسط لفترة الدراسة.

إن هذه النسب تعكس لنا إن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات ، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

II-1-2-2- حساب مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر:

سننتقل إلى قياس درجة التنوع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1992-2018) انطلاقا من تطور بنية و تركيب بعض المتغيرات و سيقاس مؤشر التنوع الاقتصادي بمعامل هرفندال- هيرشمان للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، و قطاعات (زراعة، صناعة، بناء والأشغال، خدمات خارج إدارة العمومية، خدمات إدارة العمومية) قطاعات أخرى.

حيث المعادلة كما يلي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (Xi/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1 - N}}$$

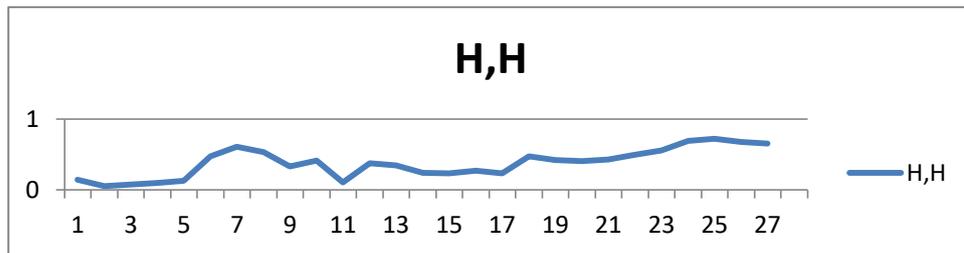
N: عدد القطاعات xi: إسهام القطاعات في PIBX : ناتج المحلي الإجمالي (PIB).

جدول رقم (2-3): قيمة مؤشر هرفندال- هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (1992-2018).

H,H	الناتج الداخلي	ن،خ،ع	ن،خدمات،خ،ع	الناتج (الزراعة)	الناتج (الصناعة)	قطاعات أخرى	بناء وأشغال	السنوات
0,14091	1046,4	158,57	268,18	127,09	141,08	336,974	134,09	1992
0,05569	1166	158,57	268,18	127,09	141,08	336,974	134,09	1993
0,07498	1492	189,57	358,08	141,74	171,58	462,52	168,59	1994
0,1006	1966	230	453	190	208	684,16	200,53	1995
0,12598	2564	313	560	278	222	966,26	246,14	1996
0,47601	2780,2	347,3	633,7	242,7	223,2	1723,9	276,6	1997
0,61249	2830,4	386,1	696,7	324	256,8	1965,3	300,9	1998
0,53734	3248,3	413	770,3	359	280,4	2121	307,7	1999
0,33235	4123,6	424,8	842,7	346,2	290,8	2239,4	335	2000
0,41386	4227,1	472,2	921,9	412,1	315,2	2480,3	358,9	2001
0,10243	4522,8	499,4	1004,2	417,2	337,6	1668,2	409,9	2002
0,37881	5247,8	552,3	1112,2	515,3	355,4	2980,3	445,2	2003
0,34795	6151,9	603,3	1303,2	580,5	391	3385,9	508	2004
0,24067	7562	631,8	1518,9	581,6	418,3	3715,1	564,4	2005
0,23161	8514,8	677,9	1698,1	641,3	449,5	4141	674,3	2006
0,26989	9366,6	798,6	1933,2	708,1	479,8	4744,8	825,1	2007
0,23341	11043,7	1074,8	2113,7	724,4	519,6	5392,2	956,7	2008
0,47336	9968	1197,2	2349,1	931,3	570,7	6143,1	1094,8	2009
0,42057	11991,6	1587,1	2586,3	1015,3	617,4	7063,5	1257,4	2010
0,40491	14526,2	2386,6	2862,6	1183,2	663,8	8429,5	1333,3	2011
0,42705	16208,7	2648,1	3305,2	1421,7	728,6	9594,8	1491,2	2012
0,4953	16643,8	2551,2	3849,6	1640	771,8	10440,2	1627,4	2013
0,55246	17228,6	2738,4	4186,4	1772,2	837,7	11328,7	1794	2014
0,69226	16712,7	2899,9	4553,1	1935,1	919,4	12224,7	1917,2	2015
0,72179	17514,6	3059,3	4841,3	2140,3	979,3	13093,4	2072,9	2016
0,67617	18594,1	3064,5	4867,1	2281,9	1062	13478,2	2202,8	2017
0,65199	20189,6	3025,5	5306,5	2491,1	1130,3	14366,7	2413,3	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعادلة و معطيات تقارير البنك المركزي

شكل رقم (2-2): معامل هرفندال - هيرشمان (H.H) في الجزائر للفترة (1992-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على الجدول (2-3) و Excel.

□ من خلال جدول و شكل أعلاه يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 1993 إلى 1998 بنسبة كبيرة حيث تضاعفت قيمته من 0.05 إلى 0.61 ، ثم انخفض تدريجيا ليستقر عند 0.23 سنة 2008 ليعيد مرة أخرى ارتفاعا ليصل إلى أقصى قيمة قدرها 0.79 سنة 2016 ثم ينخفض إلى 0.65 سنة 2018 ، أي أن عملية التنوع في الجزائر ضعيفة وهذا ما يبين أن الناتج المحلي يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 95 % .

III- دراسة قياسية للعلاقة بين الاستدامة المالية و التنوع الاقتصادي:

على أساس ما ذكرنا من دراسات سابقة، نحاول في دراستنا قياس "اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر" ، حيث تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على المتغيرات المدروسة و التي هي عبارة عن سلاسل زمنية لبيانات سنوية خلال الفترة الممتدة 1992-2018 ، مأخوذة من ديوان الوطني للإحصاء وتقارير البنك المركزي و البنك الدولي.

III-1- منهجية الدراسة القياسية :

نقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR لقياس "اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر" باستعمال Eviews 9 ، حيث تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى :

* قياس الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية الحكومية، الذي يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات الحكومية في الأجل الطويل، ويمكن توضيح النموذج بالصيغة التالية:

$$\text{النموذج (1): } GR_t = f(GE)$$

* تقدير اثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام النموذج الذي يفسر الناتج الداخلي الخام بمحدداته المتمثلة في الملاءة المالية ، سعر النفط ، الصادرات ، الواردات و يأخذ الصيغة التالية :

$$\text{النموذج (2): } PIB = f(Sf, Oil, Ex, Imp)$$

* قياس اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي باستخدام النموذج الذي يفسر مؤشر التنوع الاقتصادي (H.H) بمحدداته المتمثلة في الملاءة المالية ، سعر النفط ، أسعار الصرف ، درجة الانفتاح ، التضخم و يأخذ الصيغة التالية:

$$\text{النموذج (3): } DIV = f(Sf, Oil, Tc, Ouv, Ipc)$$

* قياس اثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية باستخدام النموذج الذي يفسر الملاءة المالية بمحدداته المتمثلة في مؤشر التنوع الاقتصادي (H.H) ، سعر النفط ، اسعار الصرف ، درجة الانفتاح ، التضخم و يأخذ الصيغة التالية:

النموذج (4): $Sf = f (Div , Oil , Tc , Ouv , Ipc)$

أما عن سبب اختيار هذه المتغيرات فهي تؤثر على الاقتصاد الجزائري بصفة مباشرة .

اعتمدنا في طريقة التقدير على الأدبيات الخاصة بالاقتصاد القياسي المتمثلة في:

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

- دراسة التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

- تقدير النماذج باستعمال VAR، و قد تم اختيار هذه الطريقة لان المتغيرات متفاضلة من الدرجة الأولى

والثانية .

- دوال الاستجابة.

- تحليل مكونات التباين.

III-2- نتائج الدراسة القياسية و تحليلها:

III-2-1- الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

تتكون كل السلاسل المدروسة من 27 مشاهدة ممتدة من سنة 1992 إلى غاية 2018 حيث يلاحظ

أن تم استخراج هذه النتائج عن طريق الإحصاء الوصفي، وسنحاول معرفة ما إذا كانت المتغيرات المدروسة تحمل

خصائص التوزيع الطبيعي، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة.

TC	SF	PIB	OUV	OIL	IPC	IMP	GRT	GE	EX	DIV	
71.19	3596.1	8793.7	53.58	49.8 5	8.13	2197.97	3207.44	4641.74	2171.65	0.377	Mean
72.93	-5086	7562.0	54.13	44.7	4.52	1456.15	3082.60	3071.37	3212.77	0.404	Median
116.5	41022	20189	67.85	99.6	31.6	5664.18	8628.00	12606.4	5548.33	0.721	Max
21.83	-20983	1046.4	38.12	14.4	0.33	188.54	311.86	1108.36	239.55	0.055	Min
22.88	19654	6335.9	7.902	29.5	9.11	1898.46	2364.20	3401.12	1831.62	0.203	Std. Dev.
-0.19	0.5530	0.3865	-0.18	0.40	1.71	0.6673	0.4158	0.85040	0.0303	0.016	Skwness
3.347	1.76	1.66	2.189	1.72	4.44	1.9271	2.0596	2.5531	1.5131	1.911	Kurtosis
0.29	3.10	2.66	0.896	2.55	15.5	3.2987	1.7728	3.4789	2.4912	1.335	Jarq-Bera
0.86	0.21	0.2641	0.638	0.27	0.00	0.192	0.412	0.175	0.287	0.512	Proba
27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	27	Obs

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9.

-التنوع (DIV): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 0.37 وهي نسبة جد منخفضة في الجزائر وأعلى نسبة خلال الفترة المدروسة بلغت 0.72 أما أقل قيمة فقد بلغت 0.05 في حين الانحراف المعياري للسلسلة هو 0.2 أي أن القيم انحرفت عن متوسطها الحسابي بقيم مرتفعة.

-الصادرات (EX): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 2171.65 وأعلى نسبة خلال الفترة المدروسة بلغت 5548.33 أما أقل قيمة فقد بلغت 239.55 في حين الانحراف المعياري للسلسلة هو 1831.62.

-النفقات (GE): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 4641.74 وأعلى نسبة خلال الفترة المدروسة قدرت ب 12606.40 وأدناها 1108.366 في حين الانحراف المعياري للسلسلة 5401.126 وتفسر اقتصاديا أن ارتفاع النفقات راجع لارتباطها بأسعار البترول.

-الإيرادات (GRT): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 3207.44 وأعلاه قدر ب 8628 وأدناه قدر ب 311.86 في حين الانحراف المعياري للسلسلة قدر ب 2364.205 وتفسر اقتصاديا أن الإيرادات العامة في الجزائر مرتبطة بأسعار البترول.

-الواردات (IMP): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 2197.978 وأعلاه قدر ب 5664.180 وأدناه قدر ب 188.54 في حين الانحراف المعياري للسلسلة قدر ب 1898.461.

-التضخم (IPC): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 8.139 وأعلاه قدر ب 31.66 وأدناه قدر ب 0.339 في حين بلغ الانحراف المعياري بقيمة 9.111.

-أسعار البترول (OIL): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 49.85 وأعلاه قدر ب 99.67 وأدناه قدر ب 14.42 في حين بلغ الانحراف المعياري للسلسلة ب 29.51.

-الانفتاح التجاري (OUV): المتوسط الحسابي قدر ب 53.58 وأعلاه ب 67.85 وأدناه قدر ب 38.12 في حين بلغ الانحراف المعياري للسلسلة ب 7.902.

-الناتج المحلي الخام (PIB): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 8793.7 وأعلاه ب 20189 وأدناه قدر ب 1046.9 في حين بلغ الانحراف المعياري للسلسلة ب 6335.9.

-الملاءة المالية (SF): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 3596.1 وأعلاه 41022 وأدناه قدر ب 20983 في حين بلغ الانحراف المعياري للسلسلة ب 19654.

-أسعار الصرف (TC): المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية هو 71.19 وأعلاه 116.5 وأدناه قدر ب 21.83 في حين بلغ الانحراف المعياري للسلسلة ب 22.88.

يبين اختبار Jarque-Bera أن كل المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي باستثناء التضخم IPC.

III-2-2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باعتبارها شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة غير أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار ADF و اختبار p.p و الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): اختبارات استقرارية باستعمال ADF و (p.p).

القرار	PP			ADF			المتغير	الفرق
	الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	القيمة المحسوبة TQ	الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	القيمة المحسوبة TQ		
غير مستقرة	0.2909	3.5950	2.5808	0.3003	-3.5950	2.5581	DIV	DIV
مستقرة	0.0005	3.6032	5.7328	0.2682	-3.6584	2.6404	D(DIV)	
غير مستقرة	0.5986	3.5950	1.9529	0.5986	-3.5950	1.9529	EX	EX
مستقرة	0.0099	3.6032	4.3811	0.0087	-3.6032	4.4389	D(Ex)	
غير مستقرة	0.8041	3.5950	1.4981	0.0736	3.6584	3.4449	IMP	IMP
غير مستقرة	0.1479	3.6032	3.0152	0.9604	3.6020	0.7060	D(IMP)	
مستقرة	0.0001	3.6121	6.6781	0.0000	3.6220	8.0509	D(IMP,2)	
غير مستقرة	0.3997	3.5950	2.3397	0.3919	3.5950	2.3560	IPC	IPC
مستقرة	0.0012	3.6032	5.3309	0.0020	3.6121	5.1434	D(IPC)	
غير مستقرة	0.5926	3.5950	1.9545	0.5296	3.5950	1.9545	OIL	OIL
مستقرة	0.0028	3.6032	4.9538	0.0028	3.6032	4.9446	D(OIL)	
غير مستقرة	0.8626	3.5950	1.3103	0.8016	3.5950	1.5049	OUV	OUV
مستقرة	0.0003	3.6032	5.8711	0.0053	3.6121	4.6891	D(OUV)	
غير مستقرة	0.5892	3.5950	4.3560	0.6026	3.5950	1.9450	PIB	PIB
مستقرة	0.0086	3.6032	4.3743	0.0082	3.6032	4.4644	D(PIB)	
غير مستقرة	0.9769	3.5950	0.4991	0.9233	3.6032	1.0169	SF	SF
غير مستقرة	0.3317	3.6032	2.4852	0.3317	3.6032	2.4852	D(SF)	
مستقرة	0.0001	3.6121	6.7840	0.0001	3.6121	6.4883	D(SF, 2)	

غير مستقرة	0.7281	3.5950	1.6867	0.0501	3.6584	3.6577	TC	TC
غير مستقرة	0.0741	3.6032	3.3998	0.0723	3.6032	3.4124	D(TC)	
مستقرة	0.0000	3.6121	11.9401	0.0632	3.6584	3.5297	D(TC,2)	
غير مستقرة	1	3.5950	1.9129	0.9533	3.6449	0.7642	GE	GE
مستقرة	0.0000	3.6032	9.3807	0.0079	3.6449	4.5814	D(GE)	
غير مستقرة	0.9918	2.9810	0.79	0.9819	2.9810	0.4639	GRt	GRt
مستقرة	0.0121	2.9862	3.6407	0.0068	2.9862	3.8936	D(GRt)	

المصدر : من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9.

- عند المستوى:

يبين كل من اختبار ADF و P.P للجذور الأحادية أن القيمة الجدولية TQ أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% لكل المتغيرات، كما نلاحظ أن نسبة الاحتمال أكبر من درجة المعنوية 5% لكافة السلاسل الزمنية، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تدل إحصائياً على وجود جذور أحادية وعدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

الأمر الذي يستدعي البحث عن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند الفروقات من الدرجة الأولى والثانية.

- عند الفرق الأول والثاني :

يتم رفض فرضية العدم لكل التفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية المدروسة، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) باستثناء الواردات IMP، سعر الصرف TC و الملاءة المالية SF التي يتم رفض الفرضية العدمية للفروقات الثانية للمتغيرات، مما يدل على أنها متغيرات متكاملة من الرتبة (2).

III -2-3- منهجية تكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen:

يشترط هذا الاختبار تماثل درجة استقرار متغيرات المدروسة و البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير، و تعتبر هذه المنهجية مناسبة أكثر من طرق المختلفة.

جدول رقم (2-6): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الأول .

الاحتمال	القيمة الحرجة %5	إحصائية الأثر	القيمة الذاتية	فرضيات عدد متجهات التكامل
0.3414	25.87211	18.03746	0.377374	لا شيء
0.4363	12.51798	6.192224	0.219397	على الأكثر 1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نموذج 9.EVIEWS.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية الأثر أصغر من القيمة الحرجة بالصف الأول (12.51 > 6.19) وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وبالتالي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الكلية.

جدول رقم (2-7): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثاني.

أولاً : بالنسبة للمتغيرات Sf و Imp المتكاملة من الدرجة 2.

الاحتمال	القيمة الحرجة %5	احصائية الاثر	القيمة الذاتية	فرضيات عدد متجهات التكامل
0.0022	25.87211	35.66309	0.679839	لا شيء
0.2260	12.51798	8.328740	0.293216	على الأكثر 1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نموذج 9.EVIEWS.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية الأثر أصغر من القيمة الحرجة بالصف الثاني (12.51 > 8.32)، وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على وجود علاقة واحدة تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم (2-8): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثاني.

ثانياً: بالنسبة للمتغيرات PIB-OIL-EX المتكاملة من الدرجة 1.

الاحتمال	القيمة الحرجة %5	احصائية الاثر	القيمة الذاتية	فرضيات عدد متجهات التكامل
0.0000	42.91525	73.317558	0.833562	لا شيء
0.0231	25.87211	28.48920	0.588081	على الأكثر 1
0.4212	12.51798	6.316001	0.223253	على الأكثر 2

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نموذج 9.EVIEWS.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة بالصف الأول (73.31 < 42.91)، وعليه نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة عند مستوى المعنوية 5%، في حين تم قبول الفرضية العدمية في الصف الثاني لأن إحصائية الأثر أصغر من القيمة الحرجة، مما يدل على وجود علاقتين تكامل متزامن بين المتغيرات.

جدول رقم (2-9): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثالث و الرابع.

اولا : بالنسبة للمتغيرات Sf, Tc المتكاملة من الدرجة 2.

الاحتمال	القيمة الحرجة	إحصائية الأثر	القيمة الذاتية	فرضيات عدد متجهات التكامل
0.0532	25.87211	25.65440	0.526561	لا شيء
0.2762	12.51798	7.710863	0.274784	على الأكثر 1

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نموذج 9.EVIEWS.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية الأثر أصغر من القيمة الحرجة بالصف الأول (12.51 > 7.71)، وعليه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين الملاءة المالية وأسعار الصرف.

جدول رقم (2-10): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسون للنموذج الثالث و الرابع.

ثانيا: بالنسبة للمتغيرات DIV, IPC, OIL, OUV المتكاملة من الدرجة 1.

الاحتمال	القيمة الحرجة 5%	إحصائية الأثر	القيمة الذاتية	فرضيات عدد متجهات التكامل
0.0002	63.87610	87.19278	0.718341	لا شيء
0.0012	42.91525	56.78340	0.690350	على الأكثر 1
0.0220	25.87211	28.64789	0.488664	على الأكثر 2
0.0493	12.51798	12.55183	0.407256	على الأكثر 3

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام نموذج 9.EVIEWS.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة بالصف الأول والثاني والثالث على التوالي (42.91 < 56.78) ، (25.87 < 28.64) ، (12.51 < 12.55)، وعليه نرفض الفرضية

العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

III -2-4- تقدير النماذج باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR :

إن هذا الاختبار يعتمد في منهجيته على وجود العديد من المتغيرات الداخلية، و أن كل متغير داخلي يتأثر بقيمته المتخلفة و بالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الأخرى.

III -2-4-1- تقدير النموذج الأول بواسطة VAR.

يدرس النموذج الأول: قياس الاستدامة المالية باستخدام القيد الزمني للميزانية الحكومية، الذي يوضح العلاقة بين الإيرادات العامة و النفقات الحكومية في الأجل الطويل.

حيث: $GRT=f(GE)$

$$GRT = \alpha + bGE + \mu$$

جدول رقم (2-11): تقدير النموذج الأول.

Dependent variable : GRT				
Method : VAR				
variable	coefficient	Std-error	t-statistic	Proba*
D(Grt(-1))	-0.374447	0.25640	-1.46039	0.1663
D(Grt(-2))	0.068528	0.26687	0.25679	0.8011
D(Grt(-3))	-0.195707	0.30352	-0.64479	0.5295
D(Grt(-4))	-0.274217	0.52222	-0.52509	0.6077
D(Grt(-5))	0.143485	0.45771	0.313448	0.7585
D(Grt(-6))	1.437823	0.43611	3.29691	0.0053
D(Ge(-1))	0.929277	0.34266	2.71198	0.0169
D(Ge(-2))	-1.126346	0.34371	-3.27701	0.0055
D(Ge(-3))	-0.021145	0.41810	-0.05057	0.9604
D(Ge(-4))	0.99937	0.32676	0.30585	0.7642
D(Ge(-5))	-0.910743	0.48810	-1.86591	0.0831
D(Ge(-6))	-0.1100937	0.64294	-0.17255	0.8655
C	428.3087	297.740	1.432685	0.1723
R-Squared	0.856907	LOG likelihood		-143.2685
Adj-R -Sqrd	0.611606	Akaike AIC		15.62685
Sum-sq-resids	1952657	Schwarz SC		16.27407
SE equation	5.281581	Meandependent		392.6700
F-statistic	3.493281	S.D dependent		847.4763

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات 9 Eviews.

- تبين F-statistic جودة النموذج، كما تدل قيمة معامل التحديد $R=0.85$ على أن الإيرادات مفسرة من قبل متغيرات مستقلة (النفقات) بنسبة 85% أما الباقي 15% فهي تعبر عن الأخطاء العشوائية ويوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة وله قابلية للتطبيق في الواقع.

- احتمال T-statistic توضح أن النفقات الحكومية لها معنوية إحصائية، في حين أن الإيرادات لا تتأثر بقيمتها السابقة لان ليس لها معنوية إحصائية وبالتالي لا يمكن تفسير أثرها إحصائياً.

- يوجد اثر للإنفاق العام على الإيرادات العامة فالتغير في النفقات بنسبة 1% يؤدي إلى التغير في الإيرادات بنسبة 0.92% ، ويصبح الأثر سالب في السنة الموالية ليختفي الأثر في السنة الثانية.

يتم تفسير هذا الأثر 0.92 بان العجز في وضع استدامة ضعيفة (Weakly Sustainable)، حيث يشير b اقل من 1 إلى أن الإنفاق الحكومي سوف يكون دائماً أكبر من الإيرادات مما يؤدي إلى ارتفاع العجز في المدى الطويل، إلا انه يقترب من 1 وهذا راجع إلى اثر الإيرادات النفطية عند ارتفاع أسعار النفط

III -2-4-2- تقدير النموذج الثاني بواسطة VAR.

يدرس النموذج الثاني: اثر الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي.

حيث: $PIB = f (Sf , Oil , Ex , Imp)$

جدول رقم (2-12) : تقدير النموذج الثاني .

Dependent variable : PIB				
Method : VAR				
Variable	Coefficient	Std-Error	T-statistic	Proba*
D(Pib(-1))	0.164782	0.84781	0.19436	0.8465
D(Pib(-2))	-0.111055	0.78725	-0.14107	0.8883
D(Sf(-1)2)	-0.114896	0.05706	-2.01355	0.0485
D(Sf(-2)2)	-0.125438	0.05122	-2.44898	0.0173
D(Oil(-1))	-51.55392	29.3971	-1.75391	0.0846
D(Oil(-2))	-18.63259	31.1473	-0.59821	0.5520
D(Ex(-1))	1.537709	1.33823	1.14906	0.2551
D(Ex(-2))	1.322303	1.13308	1.16699	0.2478
D(Imp(-1)2)	-2.898396	1.14207	-2.53784	0.0138
D(Imp(-2)2)	-2.91	1.24085	-2.34683	0.0223
C	394.3376	275.815	1.42972	0.1583
R-Squared	0.632769	LOG likelihood		-174.6426
Adj-R -Sqr	0.326744	Akaike AIC		16.14284
Sum-sq-resids	5303796	Schwarz SC		16.68590
SE equation	664.8180	Meandependent		792.3304

F-statistic	2.067701	S.D dependent	810.2380
-------------	----------	---------------	----------

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eviews 9.

-تدل قيمة معامل التحديد $R= 0.63$ على أن الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الملاءة المالية، أسعار البترول، الصادرات، الواردات) بنسبة 63% أما الباقي 27% فهي تعبر عن أخطاء عشوائية ومتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، ويوضح أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة.

-احتمال T-statistic توضح أن كل الملاءة المالية والواردات لها معنوية إحصائية، أما المتغيرات المفسرة الأخرى فليس لها معنوية إحصائية وبالتالي لا يمكن تفسير أثرها إحصائياً.

يؤثر التفاضل الثاني للملاءة المالية سلباً على التغير في الناتج الداخلي الخام في السنة الأولى والثانية، ويمكن تفسيرها بانخفاض التغير في الملاءة المالية ناتج عن زيادة في النفقات العامة مما يؤدي إلى أثر إيجابي على الناتج المحلي.

III -2-4-3- تقدير النموذج الثالث بواسطة VAR.

يدرس النموذج الثالث: اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي.

$$DIV = f (Sf , Oil , Tc , Ouv , Ipc)$$

جدول رقم (2-13): تقدير النموذج الثالث.

Dependent variable :DIV				
Method : VAR				
Variable	Coefficient	Std-Error	T-statistic	Proba*
D(Div(-1))	-0.368334	0.36371	-1.01270	0.3153
D(Div(-2))	-0.140513	0.37659	-0.37312	0.7104
D(Sf(-1)2)	3.33E- 07	1.6E-05	0.02149	0.9829
D(Sf(-2)2)	-1.47 E-05	1.4 E -05	-1.03862	0.3031
D(Oil(-1))	-0.003274	0.00860	-0.38089	0.7046
D(Oil(-2))	0.007314	0.00945	0.77438	0.4417
D(Tc(-1)2)	-0.008019	0.01605	-0.49947	0.6193
D(Tc(-2)2)	0.002057	0.00821	0.25047	0.8031
D(Ouv(-1))	0.000575	0.01558	0.03690	0.9707
D(Ouv(-2))	-0.005572	0.01489	-0.37418	0.7096
D(Ipc(-1))	-0.019979	0.01118	-1.78696	0.0790
D(Ipc(-2))	0.000871	0.01002	0.08685	0.9311
C	0.009033	0.04092	0.22077	0.8260
R-Squared	0.437640	LOG likelihood		18.87990
Adj-R -Sqrd	0.237192	Akaike AIC		-0.511295
Sum-sq-resids	0.260771	Schwarz SC		0.130506

SE equation	0.161484	Meandependent	0.023974
F-statistic	0.648517	S.D dependent	0.145181

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات 9 Eviews

-تبين أن النموذج F-statistic غير معنوي، كما تدل قيمة معامل التحديد $R=0.43$ على أن التنويع الاقتصادي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الملاءة المالية، أسعار البترول، أسعار الصرف، الانفتاح التجاري، التضخم) بنسبة 43 % أما الباقي 57 % فهي تعبر عن الأخطاء العشوائية ويوضح أن النموذج لديه قدرة تفسيرية ضعيفة

-احتمال T-statistic توضح أن كل المتغيرات المفسرة ليس لها معنوية بالتالي لا يمكن تفسير أثرها إحصائياً.

III -2-4-4- تقدير النموذج الرابع بواسطة VAR.

يدرس النموذج الرابع: اثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية.

حيث: $Sf = f (Div , Oil , Tc , Ouv , Ipc)$

جدول رقم (2-14) : تقدير النموذج الرابع.

Dependent variable :Sf				
Method : VAR				
Variable	Coefficient	Std-Error	T-statistic	Proba*
D(Sf(-1)2)	-0.301716	0.58425	-0.51641	0.6075
D(Sf(-2)2)	0.382620	0.53147	0.71993	0.4744
D(Div(-1))	6754.750	13703.6	0.49292	0.6239
D(Div(-2))	11294.11	14188.5	0.79600	0.4292
D(Oil(-1))	-65.92391	323.885	-0.20354	0.8394
D(Oil(-2))	-312.2828	355.861	-0.87754	0.3837
D(Tc(-1)2)	162.6926	604.866	0.26897	0.7889
D(Tc(-2)2)	-342.8564	309.440	-1.10799	0.2723
D(Ouv(-1))	330.2291	587.187	0.56239	0.5759
D(Ouv(-2))	248.0300	561.054	0.44208	0.6600
D(Ipc(-1))	48.74490	421.242	0.11572	0.9083
D(Ipc(-2))	480.3296	377.857	1.27187	0.2083
C	296.4079	1541.61	0.19227	0.8482
R-Squared	0.485905	LOG likelihood		-223.4665
Adj-R -Sqrd	-0.131010	Akaike AIC		20.56230
Sum-sq-resids	3.7 E +08	Schwarz SC		21.20410
SE equation	6084.191	Meandependent		-47.29217
F-statistic	0.787637	S.D dependent		5720.970

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات 9 Eviews

-تبين F-statistic أن النموذج غير معنوي، كما تدل قيمة معامل التحديد $R=0.48$ على أن الملاءة المالية مفسرة من قبل متغيرات مستقلة (التنوع الاقتصادي، سعر البترول، أسعار الصرف، الانفتاح التجاري، التضخم) بنسبة 48% أما الباقي 52% فهي تعبر عن الأخطاء العشوائية ويوضح أن النموذج لديه قدرة تفسيرية ضعيفة.

-احتمال T-statistic توضح أن كل المتغيرات المفسرة ليس لها معنوية بالتالي لا يمكن تفسير أثرها إحصائياً

III -2-5- دراسة دوال الاستجابة :

يسمح تحليل الصدمات بقياس اثر التغير المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات.

جدول رقم (2-15) : دراسة حركية النموذج الأول بتحليل دوال الاستجابة.

period	D(Grt)	D(Ge)
1	528.1581	0.00000
2	-268.1656	419.0232
3	162.9363	-614.6736
4	-54.03191	-173.4784
5	-29.02624	324.9784
6	191.6575	44.65414
7	203.1496	-100.5548
8	100.3823	83.36022
9	-100.7999	-409.1190
10	-220.0366	-448.9544

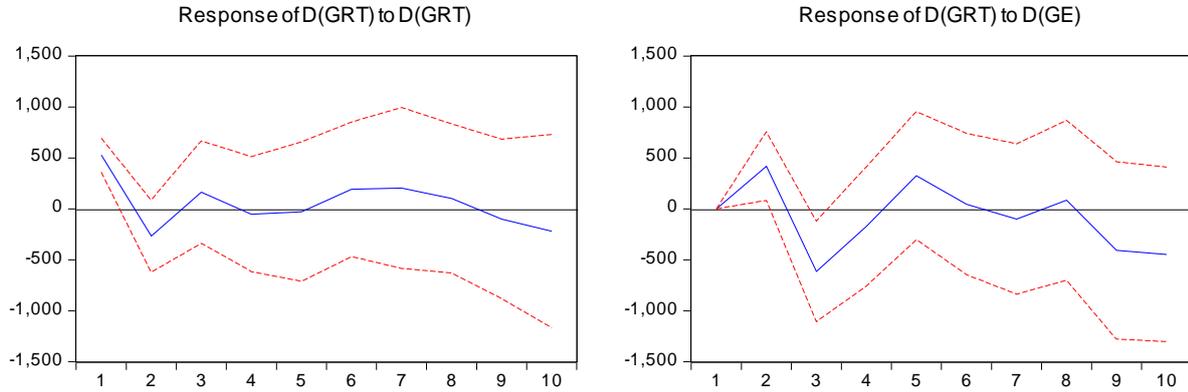
المصدر: بناء على مخرجات Eviews9.

-يسمح تحليل صدمات بقياس أثر التغير المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات، فمن خلال تطبيق للصدمة على التغير في الإيرادات D(GRT) مثلاً مقدارها 528.1581 فإنها لم يؤثر على التغير في النفقات D(GE) في الفترة الأولى، في الفترة الثانية انخفض D(GRT) إلى -268.1656 أي أن أثره أصبح سالبا وزاد D(GE) إلى 419.0232 ، وفي الفترة الثالثة ارتفع D(GRT) إلى 162.963 على أن الأثر أصبح سالبا على D(GE) وفي الفترات اللاحقة أصبح أثر D(GRT) سالبا ثم ارتفع مجددا ثم انخفضت قيمته إلى -100 في الفترة العاشرة أي أصبح أثره سالبا، في الجانب الآخر ارتفع DGE مجددا ثم انخفضت قيمته إلى -448.9544 في الفترة العاشرة.

*لقد تبين أن للمتغيرات تأثيرات متبادلة بينهما فكل صدمة مفاجئة يتلقاها المتغير يكون لها أثرها على باقي المتغيرات إما بالإيجاب أو بالسلب.

ولكي نوضح مدى استجابة المتغيرات الداخلية السابقة، نقوم بإدراج الشكل البياني التالي الذي يلخص مختلف التغيرات التي تحدث خلال العشر فترات:

شكل رقم (2-3) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الأول.



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9.

جدول رقم (2-16) : دراسة حركية النموذج الثاني بتحليل دوال الاستجابة.

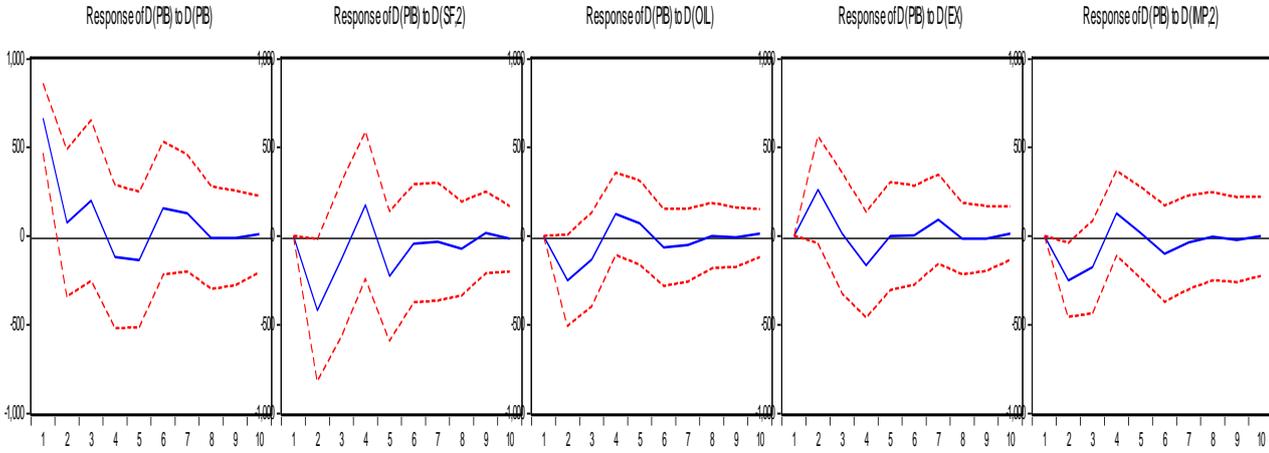
period	D(PIB)	D(SF,2)	D(OIL)	D(Ex)	D(IMP,2)
1	664.8180	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2	74.53816	-419.1519	-251.1003	259.5758	-248.8532
3	201.3110	-128.8858	-132.9441	14.88719	-176.1125
4	-116.7204	175.7359	124.7699	-163.4098	129.7694
5	-135.5565	-224.6357	73.32549	0.051018	17.09094
6	157.4000	-42.77113	-65.73927	2.753743	-99.91962
7	127.2294	-31.99821	-50.46521	93.66900	-36.63979
8	-10.69779	-71.75716	0.553056	-16.01593	-2.853531
9	-11.34595	19.38703	-5.696909	-14.35243	-20.61260
10	9.614178	-15.11132	15.09680	15.76863	-1.557607

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

-من خلال تطبيق للصدمة على التغير في D(PIB) مثلا مقدارها 664.8180 نقطة فإن ذلك لم ينتج في الفترة الأولى أثر على التغير في D(SF) و D(OIL) و D(EX) و D(IMP)، في الفترة الثانية انخفض D(PIB) إلى 74.73 وزاد D(EX) على أن الأثر أصبح سالبا على D(SF) و D(OIL) و D(IMP)، وفي الفترة الثالثة ارتفع كل من D(PIB) و D(SF) و D(OIL) و D(IMP) على أن الأثر بقي سالبا وانخفض D(EX)، وفي الفترات اللاحقة أصبح أثر D(PIB) سالبا ثم ارتفع مجددا بمقدار 9.61 في الفترة العاشرة، وفي الجانب الآخر واصلت المتغيرات في الارتفاع والانخفاض حيث في الفترة العاشرة أصبح كلا من D(OIL) و D(EX) أثرهما موجب أما D(SF) و D(IMP) أثرهما سالب.

ولكي نوضح مدى استجابة المتغيرات الداخلية السابقة، نقوم بإدراج الشكل البياني التالي الذي يلخص مختلف التغيرات التي تحدث خلال العشر فترات:

شكل رقم (2-4) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الثاني.



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9.

جدول رقم (2-17) : دراسة حركية النموذج الثالث بتحليل دوال الاستجابة.

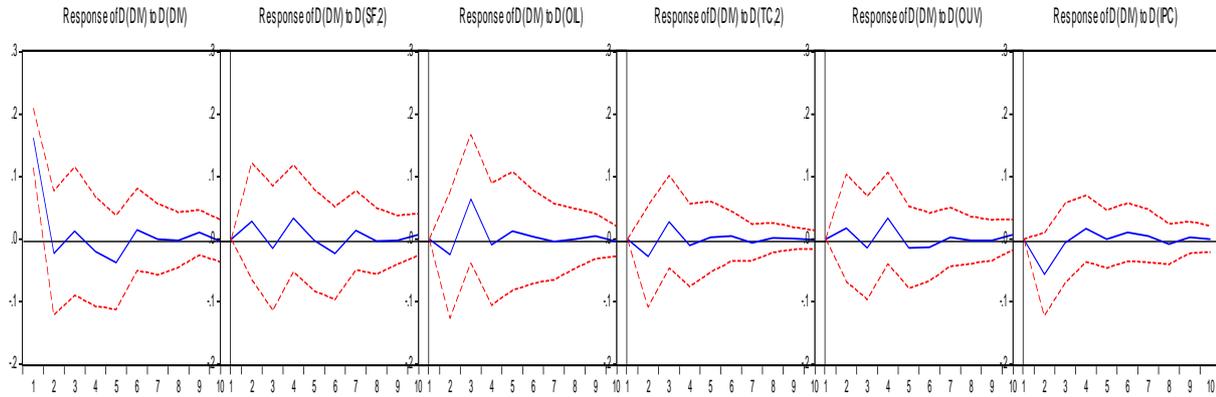
period	D(div)	D(Sf,2)	D(oil)	D(tc,2)	D(ouv)	D(Ipc)
1	0.161484	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2	-0.02278	0.028073	-0.0257	-0.0281	0.017229	-0.0572
3	0.012016	-0.01530	0.06366	0.027400	-0.01477	-0.0069
4	-0.02058	0.032726	-0.0091	-0.01017	0.033016	0.01607
5	-0.03774	-0.00250	0.01256	0.002733	-0.01413	-0.0006
6	0.014847	-0.02310	0.00319	0.004125	-0.01333	0.01034
7	-0.00086	0.013246	-0.0045	-0.00605	0.002876	0.00456
8	-0.00209	-0.00388	-0.0001	0.001508	-0.00258	-0.0085
9	0.010159	-0.00227	0.00398	0.000370	-0.00265	0.00212
10	-0.00361	0.006344	-0.0041	-0.00136	0.006539	-0.0006

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9.

-من خلال تطبيق للصدمة على التغير في $D(DIV)$ مثلا مقدارها 0.161484 فإن ذلك لم ينتج في الفترة الأولى أثر على التغير في $D(SF)$ و $D(OIL)$ و $D(TC)$ و $D(OUV)$ و $D(IPC)$ ، في الفترة الثانية ارتفع كل من $D(SF)$ و $D(OUV)$ على أن الأثر أصبح سالبا في كلا من $D(DIV)$ و $D(OIL)$ و $D(TC)$ و $D(IPC)$ ، وفي الفترات اللاحقة أصبح أثر $D(DIV)$ موجبا ثم انخفض مجددا ليصل في الفترة العاشرة بقيمة -0.003 وفي الجانب الآخر واصلت المتغيرات في الارتفاع والانخفاض إلى غاية بغية الوصول إلى 0 ، وعليه ومن الملاحظ أنها كلها اقتربت في النهاية إلى 0 مما يعني أن أثر الصدمة أصبح زائلا أو يكاد ينعدم.

ولكي نوضح مدى استجابة المتغيرات الداخلية السابقة، نقوم بإدراج الشكل البياني التالي الذي يلخص مختلف التغيرات التي تحدث خلال العشر فترات:

شكل رقم (2-5) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الثالث.



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9.

جدول رقم (2-18) : دراسة حركية النموذج الرابع بتحليل دوال الاستجابة.

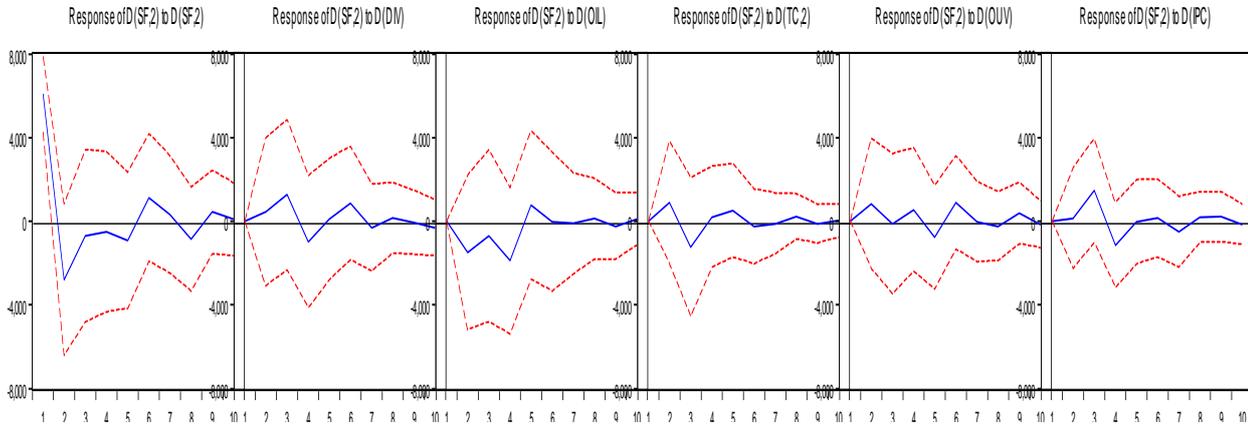
period	D(Sf,2)	D(Div)	D(Oil)	D(Tc,2)	D(Ouv)	D(Ipc)
1	6084.191	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2	-2802.55	441.3565	-1500.3	897.7044	833.863	139.678
3	-709.549	1263.813	-694.32	-1242.57	-132.05	1466.30
4	-497.450	-995.217	-1894.1	205.6140	549.000	-1151.5
5	-934.352	84.31699	777.7621	504.6967	-780.80	-29.801
6	1132.940	861.6675	-43.0619	-244.645	883.619	146.502
7	309.3730	-325.494	-111.249	-118.271	-33.344	-504.54
8	-859.377	156.4634	114.3182	220.3574	-242.09	184.537
9	435.7704	-64.4369	-244.325	-115.086	369.500	209.034
10	85.41417	-318.304	106.1547	30.46389	-154.58	-157.51

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

-من خلال تطبيق للصدمة على التغير $D(SF)$ مقدارها 6084.191 فإن ذلك لم ينتج في الفترة الأولى أثر على التغير في $D(DIV)$ و $D(OIL)$ و $D(TC)$ و $D(OUV)$ و $D(IPC)$ ، للفترة الثانية ارتفع كل من $D(DIV)$ و $D(TIC)$ و $D(OUV)$ و $D(IPC)$ على أن الأثر أصبح سالبا في كلا من $D(OIL)$ و $D(SF)$ ، و في الفترات اللاحقة أصبح أثر $D(SF)$ سالبا ثم ارتفع مجددا ليصل في الفترة العاشرة بقيمة 85.41، في الجانب الآخر واصلت المتغيرات بالارتفاع والانخفاض حيث في الفترة العاشرة أصبح كلا من $D(OUV)$ و $D(DIV)$ و $D(IPC)$ أثرهم سالبا أما $D(OIL)$ و $D(TC)$ و أصبح أثرهما موجب.

ولكي نوضح مدى استجابة المتغيرات الداخلية السابقة، نقوم بإدراج الشكل البياني التالي الذي يلخص مختلف التغيرات التي تحدث خلال العشر فترات:

شكل رقم (2-6) : مدى استجابة المتغيرات الداخلية للنموذج الرابع.



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

III - 2-6 - تحليل التباين:

يستخدم تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى في نموذج VAR وتبرز أهميته في انه يعطي الأهمية النسبية أو نسبة مساهمة اثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج.

جدول رقم (2-19): تحليل تباين متغيرات النموذج الأول.

period	S.E.	D(GRT)	D(Ge)
1	528.1581	100.0000	0.0000
2	725.5647	66.64786	33.35214
3	964.7881	40.54635	59.45365
4	981.7486	39.46040	60.53958
5	1034.545	35.61429	64.38571
6	1053.096	37.68284	62.31716
7	1077.215	39.57081	60.42919
8	1085.088	39.85444	60.14556
9	1164.026	35.38222	64.61778
10	1266.859	32.88797	67.11203

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

- تبين نتائج تحليل مكونات التباين الأخطاء أن التقلبات الظرفية لإيرادات في السنة الأولى تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة.

- في المدى القصير (السنة الثانية): فإن صدمات الإيرادات تتناقص ولكنها تبقى كبيرة حيث 66.64 % من تباين خطأ التنبؤ للإيرادات GRT ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين تتزايد صدمات المتغيرات المفسرة حيث النفقات تساهم بحوالي 33.35 % في تفسير خطأ التنبؤ.

- أما المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية): فإن GRT يساهم بحوالي 35.68 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين أن مساهمة GE تزيد بدرجة كبيرة إلى حوالي 64.38 %.

- بينما في المدى الطويل (خلال السنة العاشرة) تقدر مساهمة GRT في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به حوالي 32.88 % ، في حين ترتفع نسبة مساهمة GE بدرجة كبيرة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للإيرادات في المدى الطويل مقارنة بالمدى المتوسط إلى حوالي 67.11 %.

جدول رقم (2-20): تحليل تباين متغيرات النموذج الثاني.

Period	S.E.	D(Pib)	D(Sf,2)	D(oil)	D(ex)	D(imp,2)
1	664.8180	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	903.0981	54.87329	21.54136	7.730803	8.261494	7.593059
3	960.0183	52.95642	20.86508	8.758942	7.334923	10.08464
4	1012.547	48.93319	21.76859	9.392128	9.198125	10.70796
5	1048.693	47.28898	24.88222	9.244730	8.574978	10.00909
6	1068.024	47.76461	24.15005	9.291979	8.268049	10.52532
7	1081.919	47.92846	23.62117	9.272400	8.806588	10.37138
8	1084.471	47.71289	23.94795	9.228839	8.787000	10.32332
9	1085.010	47.67649	23.95612	9.222440	8.795781	10.34917
10	1085.378	47.65197	23.95924	9.235525	8.810916	10.34235

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

- تبين نتائج تحليل مكونات التباين الأخطاء أن التقلبات الطرفية للناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة.

- في المدى القصير (السنة الثانية): فإن صدمات PIB تتناقص ولكنها تبقى كبيرة حيث 54.87 % من تباين خطأ التنبؤ ل PIB ترجع إلى صدماته الخاصة في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 45.13 % في تفسير خطأ التنبؤ، حيث SF يساهم بحوالي 21.54 % ، OIL حوالي 7.73 % ، EX حوالي 8.26 % ، IMP حوالي 7.59 % .

- في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية): فإن PIB يساهم بحوالي 47.28 % في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 52.70 % ، حيث ترتفع نسبة

مساهمة المتغيرات المفسرة SF، OIL، EX، IMP، في تفسير تباين خطأ التنبؤ الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 24.88%، 9.24%، 8.57%، 10%، على التوالي.

-بينما في المدى الطويل (إلى غاية الفترة العاشرة): يلاحظ ثبات جميع المتغيرات عند قيم موحدة وهذا معناه أن جميع متغيرات كانت تباينها في البداية قوية لكنها سرعان ما عرفت نوعاً من الاستقرار حتى آخر فترة. جدول رقم (2-21): تحليل تباين متغيرات النموذج الثالث.

period	S.E.	D(div)	D(Sf,2)	D(oil)	D(tc,2)	D(ouv)	D(Ipc)
1	0.161484	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.180032	82.05771	2.431549	2.042283	2.440458	0.915858	10.11214
3	0.194577	70.62942	2.699917	12.45444	4.072269	1.360514	8.783448
4	0.202215	66.43060	5.119009	11.73656	4.023755	3.925459	8.764615
5	0.206608	66.97224	4.918359	11.61241	3.871964	4.228146	8.396875
6	0.209173	65.84370	6.018877	11.35270	3.816488	4.531256	8.436977
7	0.209801	65.45188	6.381496	11.33284	3.876841	4.522961	8.433980
8	0.210042	65.31149	6.401117	11.30689	3.873089	4.527718	8.579697
9	0.210366	65.34404	6.393116	11.30802	3.861498	4.529747	8.563581
10	0.210641	65.20276	6.467120	11.31800	3.855624	4.614289	8.542216

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

-تبين نتائج تحليل مكونات التباين أخطاء أن التقلبات الظرفية للتنوع DIV في السنة الأولى تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة 100%.

-في المدى القصير (السنة الثانية): فإن صدمات DIV تتناقص لكنها تبقى كبيرة حيث 82% من تباين خطأ تنبأ ل DIV ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 17.94% في تفسير خطأ التنبؤ، حيث SF يساهم بحوالي 2.43%، OIL حوالي 2.04%، TC حوالي 2.44%، و OUV حوالي 0.91%، و IPC حوالي 10.11%.

- في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية): فإن DIV يساهم بحوالي 66.97% في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 33%، حيث تنخفض نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة SF، OIL، TC، IPC في تفسير تباين خطأ التنبؤ التنوع الاقتصادي إلى حوالي 4.91%، 11.61%، 3.87%، 8.39% على التوالي كما ترتفع كذلك مساهمة OUV بدرجة كبيرة إلى 4.22%.

-بينما في المدى الطويل (إلى غاية الفترة العاشرة): يلاحظ ثبات جميع المتغيرات عند قيم الموحدة وهذا معناه أن جميع متغيرات كانت تباينها في بداية قوية لكنها عرفت نوعاً من الاستقرار حتى آخر فترة.

جدول رقم (2-22): تحليل تباين متغيرات النموذج الرابع.

period	S.E.	D(Sf,2)	D(div)	D(oil)	D(tc,2)	D(ouv)	D(Ipc)
1	6084.191	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6988.433	91.87822	0.398859	6.203529	1.178518	0.000109	0.340767
3	7425.122	82.30205	3.250387	5.551617	1.511080	1.655166	5.729699
4	7850.357	74.02886	4.514944	9.374444	1.471301	4.829634	5.780814
5	7998.651	72.67389	4.360196	9.198151	1.837426	4.804479	7.125861
6	8177.309	71.45253	5.282100	8.818764	2.693807	4.596949	7.155856
7	8206.832	71.08148	5.401468	8.756001	2.682927	4.972661	7.105464
8	8262.529	71.20818	5.364751	8.640506	2.687785	5.014688	7.084085
9	8289.548	71.02110	5.335879	8.608395	2.794318	4.994062	7.246245
10	8299.767	70.85692	5.469828	8.593827	2.810250	4.998702	7.270476

المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

- تبين نتائج تحليل مكونات التباين الأخطاء أن التقلبات الظرفية للملاءة المالية SF في السنة الأولى تتعلق بصدمات المتغير نفسه بنسبة كبيرة 100%.

- في المدى القصير (السنة الثانية): فإن صدمات SF تتناقص لكنها تبقى كبيرة حيث 91.87% من خطأ التنبؤ SF ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 8.1% في تفسير خطأ التنبؤ، حيث DIV و OUV و IPC يساهم مساهمة شبه منعدمة، TC حوالي 1.17% و OIL حوالي 6.20% وهي تفسر الجزء الأكبر من نسبة تباين خطأ التنبؤ SF.

- في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية): فإن SF يساهم بحوالي 72.67% في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 27.3%، حيث ترتفع نسبة مساهمة المتغيرات DIV، OIL، TC، OUV، IPC في تفسير تباين خطأ التنبؤ للملاءة المالية إلى حوالي 4.36%، 9.19%، 1.83%، 4.8%، 7.12% على التوالي.

- بينما في المدى الطويل (إلى غاية الفترة العاشرة): يلاحظ ثبات جميع المتغيرات عند قيم الموحدة وهذا معناه أن جميع المتغيرات كانت تباينها في البداية قوية لكنها سرعان ما عرفت نوعاً من الاستقرار حتى آخر فترة.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتبيان درجة التنوع و اثر الاستدامة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري ، حيث قمنا بإتباع منهجية الاقتصاد القياسي و مجموعة من الاختبارات بغية الوصول إلى هدف الدراسة.

حيث قمنا بتوضيح أهم المحطات و التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر، بدءا من تبنى الدولة لنظام الاقتصاد الموجه (نظام الاشتراكي) إلى غاية تبنى النظام الرأس المالي مرورا بالمخططات الإنمائية (برامج الإنعاش الاقتصادي).

أيضا قمنا بحساب مؤشرات الاستدامة المالية و التنوع لبعض القطاعات في الاقتصاد الجزائري ، و قد بينت النتائج أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة المالية على المدى الطويل ، أما بنسبة لدرجة التنوع فهي شبه مهمشة وهذا بسبب الاقتصاد الريعي التي تعتمد عليه الجزائر.

كما جاء في آخر فصل دراسة القياسية الممتدة من 1992 إلى سنة 2018 و قد قمنا بتطبيق برنامج

EVIEWS 9 لدراسة اثر الاستدامة المالية على التنوع الاقتصادي في الجزائر مستخدمين نموذج VAR.



الخاتمة العامة

خاتمة

تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك فقد أصبح البحث في مؤشراتنا من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، ومتانة السياسة المالية المنتهجة من جهة ثانية.

من خلال قياس وتحليل أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى سنة 2018، توصلنا أن الجزائر لا تتمتع بالملاءة المالية رغم المستويات المتدنية للدين العام ما قد يعرضها لخطر العسر المالي على المدى الطويل إذا استمر الإنفاق بوتيرته العالية.

أما فيما يخص التنوع الاقتصادي يمكن القول بأنه رغم الجهودات من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة.

نتائج الدراسة:

حاولنا الإجابة عن الإشكالية القائمة والمتعلقة بالعلاقة بين الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر وكذلك درجة التنوع الاقتصادي التي تسمح بتحقيق استدامة مالية خلال الفترة المدروسة والإشكاليات الفرعية يمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

*تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل، ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات.

*الجزائر في وضعية مالية لا تتسم بالاستدامة المالية (خلال فترة الدراسة) ما قد يعرضها لأزمة مديونية على المدى الطويل إذا تواصل سعر النفط في الانخفاض ولم تنجح في تنويع اقتصادها.

*لا تزال كل من الإيرادات والنفقات في الجزائر في ارتباط شديد مع أسعار النفط على الرغم من كل الإصلاحات والمحاولات للتنويع والخروج من هذا القطاع.

*تبين من خلال تحليل مؤشر التنوع الاقتصادي أن درجة التنوع شبه مهمشة وهذا بسبب الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الجزائر. بحيث يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنوعا.

* إن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم للقيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

* يعتبر النفط الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني حيث يمثل 60% من ميزانية الدولة و أكثر من 90% صادرات، وكل هذا يوضح ضعف البنية الاقتصادية للجزائر والتي كشفتها الصدمات النفطية المتعددة.

* ضعف أثر الاستدامة المالية في الجزائر على التنويع الاقتصادي.

اختبار الفرضيات :

* صحة الفرضية الأولى: لا يتحقق شرط الاستدامة المالية نتيجة ارتباط الإيرادات والنفقات بتقلبات أسعار النفط.

* صحة الفرضية الثانية: إن درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام.

* عدم صحة الفرضية الثالثة وبالتالي لا توجد علاقة بين درجة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية في الجزائر حسب الفترة المدروسة.

اقتراحات وتوصيات :

بعد القيام بالبحث ومحاولة القيام بالإمام بغالبية حدوده نجمل أهم التوصيات في مايلي:

* ضرورة حوكمة سياسة الإنفاق العمومي في الجزائر ويقصد به زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية مع ضرورة القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن.

* التنويع الاقتصادي كدعامة أساسية للاستدامة المالية، ويقصد به تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية. وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.

* تنشيط دور الأسواق المالية وبورصة الجزائر لخلق بدائل وفتح آفاق جديدة.

* إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

* دمج المنتجات المالية الإسلامية في هيكل التمويل وذلك من خلال إتحاد مجموعة من الإجراءات من شأنها دمج الصكوك الإسلامية في حزمة إصدارات للبورصة وفق نظام قانوني وتشريعي خاص.

* ضرورة إتباع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي والابتعاد عن سياسات الظرفية المؤقتة.

الخاتمة العامة

*الاهتمام أيضا بالقطاع السياحي بمختلف مجالاته (السياحة الشاطئية، الدينية، الطبية الحموية، الصحراوية،...) وتركيز الاستثمار في تعزيز البنية القاعدية خاصة الفنادق، وتحسين الخدمات وطرحها بأسعار معقولة للزبائن بما يجعلهم يتحولون من السياحة الخارجية إلى السياحة الداخلية، وبالتالي الاحتفاظ بالعملية الصعبة التي كانت تستنزف في السياحة الخارجية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1. احمد, د. ض. & يحيى, ا. ن. (s.d.). تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019. صفحة 163-162.
2. بللعماء، أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، صفحة 14.
3. السيد، عبد المولى (1993)، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، صفحات 78-80.
4. القاضي, حسن مُجَد (2014)، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، صفحة 156.
5. عبد المطلب، عبد الحميد (2003)، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، صفحة 43.
6. أمين، رفعت المحجوب (1992)، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، صفحة 92.
7. بللعماء، أسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. الصفحات 26-27 و 135-136-137.
8. طويل بهاء الدين (2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، صفحة 48 و 49.
9. بهلول, م. ب. (1999). سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر. الجزائر: ديوان مطبوعات الجامعية.
10. خليل، سامي (1982)، النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، صفحة 465.
11. خن, فتحي. (2017/2018). إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، ص 73.
12. خن, فتحي. (2017/2018). استراتيجيات ادارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، ص 74.

13. خن، فتحي. (2018). إستراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، الجزائر، ص 81-82-83.
14. د. شيخي بلال، و د. زواتنية عبد القادر (2019)، سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجنحة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجاً، مجلة الإستراتيجية والتنمية، صفحة 240.
15. د. شيخي بلال، و د. زواتنية عبد القادر (2019)، سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الإستراتيجية والتنمية، صفحة 242.
16. د. شيخي بلال، و د. زواتنية عبد القادر (2019)، سياسة التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، الأجنحة الوطنية لرؤية الإمارات العربية المتحدة 2021 نموذجاً، مجلة الإستراتيجية والتنمية، صفحة 240.
17. د. صافح، صادق، وعامر عامر آسيا، مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر، الملتقى الدولي الأول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، معسكر، الجزائر.
18. د. ضيف أحمد، د. عزوز أحمد (2018)، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، صفحة 24.
19. د. نوينبيلة، التنوع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، صفحات 182-183.
20. داود، حسام علي (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، صفحة 339.
21. دراز، حامد عبد المجيد (1999)، السياسة المالية، بدون دار النشر، الإسكندرية مصر، صفحة 15.
22. دعاس، زهير، رقبوب. (2019). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية و متطلبات ترسيخها في الجزائر. مجلة الباحث، صفحة 113-114.
23. دعاس، زهير، رقبوب. (2019). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية و متطلبات ترسيخها في الجزائر. مجلة البحث، صفحة 115.
24. زين العابدين، ناصر (1971)، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، صفحة 135.

25. زينب، حسن عوض الله (1994)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، صفحة 95.
26. سعاد سالكي (2011)، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
27. سماقة بي، ايوب انور حمد، باداوه بي & سردار عثمان. (2015). تحليل الاستدامة المالية في إقليم كوردستان. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية. 81، (13)، 7.
28. عاطف، صدقي و محمد الرزاز (1995)، المالية العامة، القاهرة، مصر، صفحة 57.
29. عايب، وليد عبد الحميد (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، صفحة 96.
30. عبد المطلب، عبد الحميد (2002)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، مصر، صفحات 55 و 63 و 64 و 65 و 73.
31. علي، لطفي (1995)، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، صفحة 194.
32. علي، لطفي (1997)، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، صفحة 25.
33. علي، لطفي (1997)، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، صفحات 61-63.
34. كنعان، علي (2003)، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، صفحة 192.
35. لام، ع. ح. (2018). الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016). صفحة 476.
36. لحاج، طازق (1999). المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، صفحة 201.
37. مجلس دبي الاقتصادي. (2013). ادارة الدين العام و الاستدامة المالية. جريدة البيان. صفحة 20.
38. هجيرة، ع. ا. (2017). العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري (اطروحة دكتوراه). تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.
39. حسام، خالد حسين الريفي (2014)، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية، مذكرة ماجستير، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، صفحات 15 و 17-18.
40. بن زيدان الحاج، (2013)، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، ص 200.

41. جهيدة العياطي،(2013)، تأثير ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي ، الجزائر، صفحة 153-164.

42. هجيرة، عبد الجليل ، (2017) ، العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري ،اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، صفحة 58.

43. بملول، مُجّد بلقاسم حسن ، (1999)، سياسة تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، صفحة 33.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Zeno Enders, Gernot J. Müller , Almuth Scholl, « How do Fiscal and Technology Shocks Affect Real Exchange Rates? New evidence for the United States», Journal of International Economics, 83 (2011) 53–69, 2011.

الملخص:

تهدف دراستنا إلى قياس أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائري في ظل زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات وتقلبات أسعار النفط من جهة أخرى، من خلال دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة الممتدة 1992-2018، حيث تم تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر في وضعية مالية لا تتسم بالاستدامة ما قد يعرضها إلى أزمة مديونية على المدى الطويل، وكذلك أن درجة التنويع الاقتصادي ضعيفة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي وضعف أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الاستدامة المالية ، التنويع الاقتصادي ، نمادح الانحدار الذاتي VAR ، الجزائر

Abstract :

Our study aims to measure the impact of financial sustainability on the diversification of the Algerian economy, in light of increasing expenditures at a rate greater than revenue and fluctuations in oil prices on the other hand, through an analytical and standard study during the period 1992-2018, where the VAR model test.

the study concluded that Algeria In a financial situation that is not sustainable, which may expose it to a debt crisis in the long term, and also that the degree of economic diversification is weak due to the dominance of the hydrocarbon sector in the GDP, the weakening effect of financial sustainability on the Algerian economic diversification.

Key words: financial sustainability, economic diversification, VAR model, Algeria